



جامعة السلطان قابوس
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

عُمان الدولة والإنسان



٢٠١٨ م



جامعة السلطان قابوس
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

عُمان الدولة والإنسان

تحرير:

د. محمد البلوشي

د. محمد المعشني

د. مسلم المعني

تأليف:

د. محمد المعشني

د. مسلم المعني

د. شيخة المسلمية

د. حنان الشحية

عُمانُ الدولة والإنسانُ

رقم الإيداع:

الطبعة الأولى: ٢٠١٨

تحرير

د. محمد البلوشي، د. محمد المعشني، د. مسلم المعني

تأليف

د. محمد المعشني، د. مسلم المعني، د. شيخة المسلمية، د. حنان الشحية

الصور: وزارة الإعلام، سلطنة عُمان

التصميم والإخراج: د. محمد مختار ساطور

جميع حقوق الطبع محفوظة

جامعة السلطان قابوس
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
مسقط، سلطنة عُمان
www.squ.edu.om

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
COLLEGE OF
arts
& social sciences
إبداع المعرفة الإنسانية
Human Knowledge Creativity



هذا الكتاب

عُمان دولة ذات تاريخ عريق وإرث حضاري ممتد؛ فتاريخها سجل حافل بالأحداث والمواقف الخالدة التي سطرها العماني في كل حقب التاريخ دفاعاً عن وطنه أو نشراً لدينه وثقافته العربية الإسلامية أو بناء لعلاقات مثمرة تربطه بالشعوب الأخرى. لقد سعى العمانيون على الدوام إلى إقامة علاقات بناءً مع الآخر؛ فوصلوا لشتى أصقاع الأرض، وحملوا راية الإسلام والعروبة كما حملوا ثقافتهم وقيمهم وتقاليدهم العمانية التي نراها اليوم حاضرة في ثقافات وأمكنة عديدة.

وبعد تولي جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم مقاليد الحكم في البلاد أصبحت عُمان دولة عصرية ذات هوية محددة الملامح ورؤية سياسية واضحة، إذ يعد ما قام به جلالتة لبناء عمان - منذ عام ١٩٧٠م وحتى اليوم - إنجازاً سياسياً وحضارياً لا مثيل له في تاريخ عمان كله إذا قيس بحجم التغيرات وتنوع المنجزات وشمولها وأهميتها واتساعها.

ولمفهوم الدولة في فكر جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سمات ومزايا؛ فهي دولة للإنسان؛ هدفها التنمية وتحقيق الرخاء وإرساء العدالة والمساواة وتمتين الوحدة وتعميق التلاحم بين المواطنين، ونشر قيم السلام والوئام والتعايش بين الشعوب، وخدمة الإنسان وتحقيق مصالحه وصون كرامته والارتقاء به وتطوير حياته؛ ولذلك فإن الدولة العمانية المعاصرة دولة إنسانية الطابع، فالإنسان هو شغلها الشاغل، وهو مشروعها الحقيقي وهدفها الأكبر، وكل شيء فيها له ومن أجله، وهي بيتة الأكبر وملجأه الوافي وحصنه الحصين.

يسعى هذا الكتاب إلى توعية الشباب العماني بأهمية ما حققته هذه الدولة للوطن في زمن قصير من عمر الأمم والشعوب، وتهيئتهم لتحمل المسؤولية الوطنية وتعزيز قيم الانتماء والولاء فيهم؛ ليكونوا مستعدين لتكملة

المسير على النهج الوطني الخالص الذي قامت عليه هذه الدولة التي بناها
عاهل البلاد المفدى، وصنعها على عينه حتى اكتملت أركانها وطال بناؤها
وترسخت جذورها وصارت كما هي عليه اليوم.

يتناول الكتاب هوية المجتمع العماني وعناصرها ومقوماتها، وقيم
هذا المجتمع وثوابته الوطنية والاجتماعية والثقافية، وخصائص الدولة
العمانية المعاصرة وسماتها، والأسس التي قامت عليها، والمبادئ التي
سارت عليها، وفكر بانيتها، وأهم ما حققته للشعب العماني من منجزات.
كما يتناول أيضا التعريف بالتنظيم الإداري للدولة، والتعريف بعلاقات
السلطنة مع محيطها الخليجي والعربي والإقليمي والدولي وعضويتها
الفاعلة في المنظمات الإقليمية والدولية والتزامها بالمواثيق والمعاهدات
الدولية.

المحتويات

| | |
|-----|---|
| ٧ | الفصل الأول: الهوية العمانية |
| ١٩ | الفصل الثاني: الانتماء والولاء والمواطنة |
| ٤٢ | الفصل الثالث: النهضة العمانية المعاصرة |
| ٦١ | الفصل الرابع: التنظيم الإداري للدولة |
| ٧٧ | الفصل الخامس: الأمن الفكري والتحديات المعاصرة |
| ٩٣ | الفصل السادس: عمان والمجتمع الدولي |
| ١٠٤ | مراجع إضافية |



الفصل الأول الهوية العُمانية

الهوية العُمانية

تعريف الهوية

الهوية هي كل ما يُعرّف به الفرد أو الجماعة أو الوطن أو الأمة، ومصطلح الهوية من المصطلحات اللغوية المعاصرة من حيث المبنى والمعنى، وكلمة (هُوية) مأخوذة من الضمير المفرد الغائب «هُو» وقد عرفها المعجم العربي الأساسي بأنها: «بطاقة يُثبت فيها اسم الشخص وتاريخ ميلاده ومكان مولده وجنسيته وعمله. وفي الفلسفة الهوية هي: حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره» (المعجم العربي الأساسي، ١٩٩١، ص. ١٢٧٦)؛ فمعنى الهوية يركز على ما يتحدد به الشيء فيتميز عن غيره ويعرّف، وللشعب هوية وللجماعة هوية وللشعب هوية، وهوية الشعب هي كل ما يتحدد به من سمات ومزايا مقارنة بغيره من الشعوب.

والهوية العمانية هي كل ما يميز عمان من سمات وخصائص جغرافية وتاريخية وثقافية واجتماعية تجعل العمانيين



إن الهوية العمانية مبنية على كل ما لعمان وشعبها من محددات وسمات متعلقة بأرضها وجغرافيتها وتاريخها وتراثها الثقافي والحضاري وعادات أهلها وتقاليدهم وأخلاقهم ومعتقداتهم.

يعرفون بها ويميزون عن غيرهم، ومع هذا فإن لكل مجتمع عماني محلي تنوعات داخلية على مستوى المحافظات والولايات والقرى.

والهوية العمانية كهوية أي بلد عريق ممتدة رأسياً وأفقيًا؛ فهي ممتدة على الجغرافيا الوطنية العمانية من مضيق هرمز في محافظة (مسندم) على الخليج العربي شمالاً حتى ضربة علي في محافظة (ظفار) على بحر العرب جنوباً، وتقوم على إرث حضاري ممتد منذ ما قبل التاريخ حتى اليوم؛ فلم ينقطع اسم عمان ودورها الحضاري والسياسي منذ قيام الحضارات على أراضيها عبر الحقب والقرون كما جاء في النقوش والكتابات العربية القديمة والمصادر الكلاسيكية الإغريقية والرومانية ثم المصادر العربية القديمة بعد ظهور الإسلام وقيام الحضارة العربية الإسلامية التي كان للعمانيين دور مهم في بنائها (المعشني، ٢٠١٧).

سلطنة عمان: التسمية والدلالة

تولى جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حكم عمان وهي مناطق وقبائل تتنازعها الآراء والتوجهات المتضاربة، ويجمع بينها الفقر والجهل والأمية والصراعات، وكانت الدولة التي ورث جلالته حكمها تعرف باسم سلطنة مسقط وعمان؛ وهذا يشير إلى أن الاختلاف والانقسام في عمان ما قبل النهضة كان واسعاً، حتى شمل اسم الدولة، فقام جلالته في عام ١٩٧٠م بتوحيد التسمية؛ فأطلق عليها اسم سلطنة عمان (وزارة الإعلام، ٢٠١٥)، الاسم الذي يتوافق مع طموحات جلالته وطبيعة النظام السلطاني العماني، والدلالات اللغوية والجغرافية لكلمة عمان التي ضيّقتها المشاريع السياسية الخاصة التي عرفت منها عمان ضرورياً عديدة عبر تاريخها في شتى مناطقها وأقاليمها، فكان من النادر قيام نظام حكم يوحد كل هذه الأقاليم والمناطق في دولة واحدة، ويحكمها بنظام واحد.

واليوم عمان دولة قوية متحدة واسعة الأرجاء ذات نفس وطني واحد، ورؤية سياسية واضحة؛ حيث يعد ما قام به جلالة السلطان قابوس بن

سعيد المعظم لبناء عمان إنجازاً سياسياً وحضارياً لا مثيل له في تاريخ عمان كله إذا قيس بحجم التغيرات وتنوع المنجزات وشمولها وأهميتها واتساعها، لتشمل جميع نواحي الحياة، ولاتزال تتوالى المنجزات التي تحقّقها الدولة العمانية المعاصرة منذ تولي جلالته الحكم عام ١٩٧٠م حتى اليوم.

لقد اقتضى مشروع الدولة المعاصرة الذي آمن به جلالته السلطان قابوس ابن سعيد المعظم وأراد تحقيقه توحيد الاسم لهذه الدولة؛ تمهيداً لتوحيد الشعب، فكان اسم سلطنة عمان خياراً لا بديل عنه؛ حيث قال جلالته في خطابه إلى الشعب عام ١٩٧٠م: «... فمن الآن وصاعداً ستعرف أرضنا العزيزة باسم (سلطنة عمان)، إن اعتقادنا بأن هذا التغيير بداية لعهد جديد متنور، ورمز لعزمنا أن يكون شعبنا موحداً في مسيرتنا نحو التقدم» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). إن هذا الاسم تفرضه دلالة اللغة والإرث التاريخي والمنطق السياسي على جميع مناطق عمان وأقاليمها، وهو الاسم الذي أعاد اللحمة إلى الوطن الذي باعدت بين أجزائه المشاريع السياسية والقبلية دهوراً حتى جاء هذا القائد التاريخي ليعيد هذه الأجزاء إلى بعضها. فشرح عمان، مثل عمان الداخل، ومثل ساحل عمان، كلها أجزاء لهذا الوطن الكبير المسمى اليوم سلطنة عمان، تجتمع مع بعضها إذا وجد نظام سياسي وطني يؤمن بوحدة عمان كما هو الحال اليوم، وتفترق في ظل الحكومات غير الوطنية ذات الهويات الضيقة.

إن الهوية العمانية مبنية على كل ما لعمان وشعبها من محددات وسمات متعلقة بأرضها وجغرافيتها وتاريخها وتراثها الثقافي والحضاري وعادات أهلها وتقاليدهم وأخلاقهم ومعتقداتهم الشعبية؛ فعمان هي كل عمان؛ شعباً وأرضاً وثقافةً وإنساناً، وهي أكبر حجماً وأعلى شأناً من أن يضعها أحدٌ على غير مقاسها أو أن يختصرها في جزء منها، أو أن يصبغها بلون قبلي أو مذهبي أو مناطقي.

وعمان اليوم دولة عصرية ذات هوية وطنية مشتركة جامعة، تبنت

سياسات تنموية ناجحة لبناء الدولة والإنسان فأصبحت منسجمة مع نفسها وهويتها، ويشعر من يقيم فيها، ويعيش على ترابها، سواء كان مواطناً من أهلها أو ممن يقيم فيها أنها دولة لها هوية جامعة تقوم على مشتركات وروابط اجتماعية وثقافية وجغرافية ودينية تضيء على أهلها قدرًا واضحًا من الانسجام والتوافق على الرغم من تعدد مناطقها وتنوع مكوناتها القبلية والاجتماعية. ولا يدرك حجم المنجزات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي تحققت في السلطنة منذ قيام النهضة بقيادة جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم إلا من عرف ما كانت عليه عمان قبل قيام النهضة.

الهوية والدولة

يظهر من قراءة تاريخ عمان أنه لم يكن للدول والحكومات التي قامت فيها موقف معادٍ من الهويات القبلية والاجتماعية التي توجد فيها؛ على الرغم من تنوع هذه الدول واختلاف مشاربها وأهداف قيامها. ولا شك أن لهذا الموقف الذي يتسم بقبول التنوع والتعايش مع الآخر أسبابًا مختلفة؛ بعضها سياسي، وبعضها اجتماعي، وبعضها ديني، وبعضها مرتبط بالوضع الداخلي، وبعضها مرتبط بأسباب خارجية، وهذا الموقف ليس موقفًا طارئًا بل هو موقف ثابت في عمان منذ أن عرفت قيام الدول.

ولما تولى جلالة السلطان قابوس الحكم لم يصطدم بالهويات الخاصة، ولكنه ركز اهتمامه على بناء هوية عمانية مشتركة أساسها المواطنة والمساواة والعدالة بين الجميع أمام القانون، وبذلت الدولة جهودًا في ترسيخ مبدأ المواطنة، وعملت الكثير لبناء هوية جديدة تجمع كل العمانيين تتجاوز توحيد اللباس الرسمي، والعلم الواحد، والنشيد الوطني الواحد، ولا تزال الدولة تقوم بالكثير في هذا المجال، بالإضافة إلى مشاركة أبناء المجتمع في بناء هوية وطنية مشتركة تضاف إلى جهود الدولة؛ موقنين بأن لهم هوية واحدة تمثلهم وتعبر عنهم، يتعلمها الطفل في بيته ومن محيطه

الاجتماعي قبل أن يتعلمها من المدرسة والمجتمع ومؤسساته الرسمية. فهذا هو السبيل الصحيح لبناء هوية وطنية متينة ترسخ في أعماق نفوس أبناء الوطن، وتكون أرضيةً مشتركةً تقف عليها أقدامهم برسوخ وثبات، لمواجهة التحديات، وتحقيق المصالح، والنهوض بالوطن (المعشني، ٢٠١٧).

اللغة والهوية

اللغة ظاهرة اجتماعية متعددة الأشكال والمضامين في كل مجتمع بشري؛ نظرًا لتعدد مكونات كل مجتمع وتعدد أشكال سلوك أفرادها وأساليب حياتهم، وطرق تفكيرهم. واللغة بتجلياتها وتنوعاتها في المجتمع العماني تمثل جزءًا أساسيًا من هوية المجتمع العماني وأداة للتعبير عن بقية الأجزاء والتفاعل معها؛ فباللغة يتشارك العمانيون مع بعضهم في تكوين المفاهيم والسلوك الاجتماعي، وبها يعبرون عن معتقداتهم الشعبية والاجتماعية ويكتسبون مفاهيم ثقافية جديدة، وكل نوعية لغوية مستعملة في منطقة أو مدينة أو قرية عمانية أو من قبل جماعة من العمانيين هي جزء من الثقافة العمانية. إن التنوعات اللغوية في السلطنة ليست تنوعات مبنية على أسس عرقية تقسم المجتمع وتجعله مكونات منفصلة متواجهه، وإنما هي تنوعات في إطار التنوع اللغوي العربي نفسه، وهذه التنوعات اللغوية هي وحدها التي تعبر عن الثقافة الوطنية العمانية، وتعد جزءًا أصيلاً منها ومكونًا أساسيًا من مكوناتها، وهي تنوعات في إطار المنطقة الواحدة والثقافة العامة الواحدة، وهي لا تحمل تنافرًا لغويًا أو ثقافيًا مع محيطها الثقافي والاجتماعي؛ لأنها تنوعات لغوية عربية مرتبطة بوضع لغوي عربي قديم، وليس وراءها تقاليد أو عادات اجتماعية أو أنماط ثقافية غريبة عن المنطقة أو دخيلة عليها، كل ما فيها أنها امتداد لمرحلة حضارية وثقافية كانت موجودة في جنوبي بلاد العرب قبل ظهور الإسلام، وقد بدأت العربية الفصحى تفرض نفسها بوصفها لغة الدين والعلم والكتابة ولغة الشعر الفصيح والفقهاء وعلوم اللغة والدين في كل مناطق عمان وأقاليمها (المعشني، ٢٠١٥).

التعدد الثقافي والهوية

ظهرت سياسة التعدد الثقافي في الستينات من القرن الماضي مقابل سياسات الإدماج الوطني، وعرفت الدول الجاذبة للمهاجرين، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا. واستفادت من سياسات التعدد الثقافي الشعوب الأصلية في هذه البلدان، فقد تم الاعتراف بها بوصفها مجموعات متميزة، وحصلت على حماية قانونية خاصة يمنحها الدستور ويسمح بها القانون (سافيدان، ٢٠١١). حاول النظام الجمهوري الحديث تقديم ما يمكن تسميته بنظام محاييد يقوم على الانتماء للدولة والأمة والدستور والمواطنة المشتركة، فوضعت مسألة الهوية والمعتقدات الدينية في فضاء خاص؛ وحُصرت الهويات الثقافية في الاختيارات الفردية. ولا اعتراف إلا بالدولة القائمة على المواطنة التي من بين أهدافها التنظيم الحكومي والعمل على مصالح الدولة وتحقيق العدالة والمواطنة؛ فالتضامن والاتفاق والرغبة في حياة مشتركة أمور تأتي قبل المحددات التاريخية والعرقية لهوية الأمة أو الدولة، من غير إنكار أهمية اللغة والدين والتاريخ في حياة أي مجتمع وشعب، لكن المقصود بهذا التعريف هو تجنب إقامة الدولة على أسس عرقية أو مذهبية أو دينية، وإيجاد اتفاق بين أبناء الدولة أو الأمة على حياة مشتركة وفق قيم المواطنة التي تراعي حقوق الجميع ومصالحهم. ولا يمكن ممارسة المواطنة ممارسة حقيقية بغير وجود هذا الاتفاق الذي يمثل المكون الأهم من مكونات السيادة، ويجنب الدولة الصراع والتفكك (المعشني، ٢٠١٧). وبالمقابل فإن هناك قوى معادية تعمل على دراسة تلك المكونات العرقية والفكرية والدينية، وتحاول إنكفاء روح الفرقة بين أفرادها وصولاً إلى تفكيك الهوية الوطنية تحت شعارات جاذبة وأساليب مثيرة للضغائن بين أفراد المجتمع الواحد.

ركائز الهوية العمانية

لكل هوية وطنية عناصر ومكونات وأبعاد وركائز، والركائز هي الأعمدة

الأساسية التي تقوم عليها بقية المكونات والعناصر التي تشكل الهوية الوطنية لأي دولة، والركيزة مفرد يجمع على ركاز وركائز، والمعنى اللغوي للركيزة هو قطعة من جواهر الأرض المركوزة فيها، وتأتي الركيزة بمعنى العمود والأساس، وارتكز على الشيء وإليه: اعتمد، وارتكز الشيء: ثبت واستقر (المعجم الوسيط، ١٩٧٢). والهوية العمانية تقوم على ركائز أساسية تمثل أكبر مكوناتها وأقوى عناصرها. ومن هذه الركائز اللغة العربية وآدابها وثقافتها، والإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقاً، والجغرافيا العمانية بسهولها وجبالها ووديانها وصحاريها وشواطئها وبحارها وخلجانها وجزرها ومدنها وقراها ومعالمها الطبيعية وكل ذرة من ترابها، وتاريخها السياسي وإرثها الحضاري والقيمي.

تمثل اللغة العربية ركيزة أساسية تجعل عمان بلداً عربي اللغة والثقافة والآداب والفنون، ويمثل الإسلام عقيدةً وشريعةً ركيزةً أساسيةً للهوية العمانية فبه يدين العمانيون، ويتخذونه طريقاً يتعبدون الله به، وقد استقبل أهل عمان الإسلام بالود والترحاب من غير حرب أو إكراه؛ فوفد على النبي صلى الله عليه وسلم وفدان من عمان: وفد بقيادة مازن بن غضوبة، وفي سمائل مسجد يحمل اسمه، ووفد بقيادة زهير بن قرزم (الزهري، ١٩٦٨)، وفي مرباط مسجدٌ وضريح باسمه. ودخلت جميع مناطق عمان في دين الله الإسلام منذ عهد النبي، وانتشر فيها وترسخ في عقول أهلها وقلوبهم، ومنها حملة العمانيون إلى مناطق من آسيا وإفريقيا، ولا يزالون ينشرونه في كل مكان وجدوا له فيه قبولاً بأخلاقهم الفاضلة، ودعوتهم إليه بالحكمة والموعظة الحسنة.

إن العمانيين يشتركون في هذه الركائز التي تحدد هوية عمان وتميزها وتعرف بها، والعمانيون مجمعون على هذه الركائز ومتوحدون فيها وحدة راسخة متينة على الرغم من اختلاف قبائلهم وطرق تفكيرهم وتنوع اهتماماتهم وألوياتهم الشخصية؛ لأن هذه الركائز تعطي الوطن هويته العامة، وتربط بنيها بحبالها المتينة، وتغطي بظلالها الوارفة هجير الهويات

الفرعية المفرقة، وتنمي في تربة الوطن الخصبة ثمار التفاهم والوفاق والانسجام والوحدة والتعاقد بين العمانيين.

إن حرص عمان على ركائز هويتها الوطنية أمر له مسوغات وأسباب وجيهة؛ فكل دولة تعرف بجغرافيتها وحدودها وتتمسك بكل شبر من ترابها الوطني، وكل دولة تحرص على لغتها الوطنية وثقافتها ولا تسمح بتوهينها وتهميشها والنيل منها، وللمدين في كل دولة منزلة خاصة ومكانة مميزة، وقد أولت الدولة العمانية الدين الإسلامي أهمية كبيرة منذ قيامها؛ فبنت المساجد وطبعت المصاحف، وأقامت المحاكم، وخصصت وزارة للشؤون الدينية، وعينت مفتياً عاماً، ودعمت تحفيظ القرآن وتعلمه، ووضعت جائزة سنوية لحفظ القرآن باسم جلالة السلطان، وتمنع الحكومة نشر ما يصادم عقائد المسلمين وأي دعوة إلى معتقدات مخالفة، ولا تسمح بالمجاهرة بالمنكرات إيماناً منها بمكانة الدين ودوره في حياة العمانيين. كما أن الدولة حريصة على استقلال نظامها السياسي الذي يمثل تاريخاً عريقاً وإراثاً مهماً؛ لذا فقد حرصت على الحفاظ على هذا التراث السياسي الإنساني، ووضعت دائماً نصب أعينها في كل المراحل والمحافل، وتجنبت الدخول في اتفاقات وتحالفات إقليمية ودولية قد تفضي إلى المساس باستقلالها السياسي وتراثها الحضاري.

المراجع

الزهري، محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري (١٩٦٨). الطبقات الكبرى. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر.

سافيدان، باتريك (٢٠٠٩). الدولة والتعدد الثقافي. ترجمة: المصطفى حسوني. الدار البيضاء: دار توبقال.

المعجم العربي الأساسي (١٩٩١). المعجم العربي الأساسي. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. بيروت: مطبعة لاروس.

- المعجم الوسيط (١٩٧٢). المعجم الوسيط. القاهرة: مجمع اللغة العربية.
- المعشني، محمد (٢٠١٥). الظاهرة اللغوية في المجتمع العماني المعاصر،
مجلة الآداب والعلوم والاجتماعية، ٢ (٩)، ٩٨-١١٠.
- المعشني، محمد (٢٠١٧). الهوية وأبعادها في الشعر العماني المعاصر. مجلة
الدراسات العمانية، ١٨، ٧٦-١٠٥.
- وزارة الإعلام (٢٠١٥). كلمات وخطب حضرة صاحب الجلالة السلطان
قابوس بن سعيد المعظم. مسقط: وزارة الإعلام.



الفصل الثاني

الانتماء والولاء والمواطنة

الانتماء والولاء والمواطنة

الانتماء: لغة ومفهومًا

نما الشيءُ ينمو نماءً ونموًّا: زاد وكثر، ونمى الشيءُ: رفعه وأعلى شأنه، ونمى فلانًا إلى فلان: نسبته إليه، ونمى المال ونحوه: زاده وكثره، وانتمى الطائرُ: ارتفع من موضعه إلى موضع آخر، وانتمى إلى الجبل: صعد، وانتمى إليه: انتسب (المعجم الوسيط، ١٩٧٢، ص. ٩٥٦). وأنمى الكرمُ: ظهرت قُضبانهُ التي تحمل العناقيد، وأنمى الشيءُ: زاده وكثره، وانتمى ينتمي انتماءً فهو منتم، وانتماء مصدر انتمى، ونفسيًّا هو علاقةٌ منطقية بين الفرد والصنف الذي يدخل في ما صدقه (المعجم العربي الأساسي، ١٩٩١، ص. ١٢٣٣). والانتماء: الانتساب، والنسب: القرابة والصلة في الدم؛ فالمنتمي يشعر بقرابة مع من يشاركه في انتمائه كشعور المرء بالقرابة نحو من يجتمع معه في الأصل والنسب.

والانتماء ارتباطٌ فكري وشعوري بفكرة



إن الولاة للوطن شرطٌ من شروط تقدمه ورفعته؛ لأنه يوحد الشعب، ويجمعه على الأهداف الوطنية المشتركة، ويجعله متلاحمًا مع الدولة داعمًا لها واقفًا خلفها في كل وقت وحين.

أو بجماعة، يتولد عنه إرادة تؤدي إلى سلوك يقوم به المنتمي، هذا السلوك يفضي إلى نتائج تؤثر على حياة الشخص والآخرين، وهذا الانتماء قد يرثه الشخص من بيئته ومحيطه الاجتماعي، وقد يكتسبه من بيئة خارجية، وقد يخترعه بنفسه في بعض الأحيان.

والانتماء إرادة؛ لأن الانتماء لا يتحقق إلا بالرغبة الذاتية التي تنبع من داخل الإنسان، وتستقر فيه برضاه الشخصي، وقناعته الحرة، فلا يمكن أبداً أن يكون هناك انتماء من غير هذه الإرادة.

والانتماء سلوك؛ لأن الانتماء الحقيقي يدفع صاحبه إلى عمل معين يعبر به عن انتمائه، ويعلن فيه عن نفسه من خلال هذا السلوك الذي مارسه ليميزه من غيره، وليحقق لنفسه ما آمن به واقتنع، وليكون هذا السلوك عنواناً، وإعلاناً منه، ودعاية له أمام الآخرين وإن لم يعلن ذلك صراحة.

والانتماء نتيجة؛ بمعنى أن كل ما يقوم به المرء من عمل له تبعات ونتائج؛ فالارتباط الفكري والشعوري يقوم على الإرادة، والإرادة تدفع إلى العمل والسلوك ولكل عمل وسلوك نتائج، وللانتماء ضروب متعددة، هي:

الانتماء القبلي

يمثل الانتماء القبلي واحداً من أقدم الانتماءات في حياة الإنسان، ومنشؤه مرتبط بالحياة البدائية، والعصور القديمة التي كان الناس فيها مجبرين على هذا الانتماء في ظل غياب الدولة والنظام وقلة موارد الحياة وشدة الصراع عليها. ولا تتحقق في هذا النوع من الانتماء مصالح الجميع حتى أتباع القبيلة نفسها، فضلاً عن غيرهم؛ لأنه يقوم على سلطة فئة محددة ولا يخضع لقانون أو نظام، ويقتصر على أهل القبيلة، ويدفع إلى الانكفاء، ولا يعبر عن أسمى تطلعات الإنسان وآماله، ولا يخلو من التعصب والعنصرية التي تولد الخلافات والنزاعات والصراعات لأسباب بسيطة وقضايا هامشية، ولا تتوقف هذه الصراعات والخلافات القبلية أو تنتهي. لقد تخطت كثير من الأمم هذا النظام الاجتماعي منذ زمن بعيد، ولم يعد راسخاً ومتجذراً

إلا عند بعض الأمم. وإذا ما كان هناك من وجه حسن للانتماء القبلي فهو التعارف وصلات القربى وصور من أشكال التكافل الاجتماعي والتعاون في مواجهة بعض المشكلات وذلك انطلاقاً من قول الله عز وجل

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ
لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾*

صدق الله العظيم (الآية ١٣ من سورة الحجرات).

لقد كان الناس في الأزمنة القديمة مضطرين للاحتماء بالقبيلة، أما اليوم فلم تعد لسلطة القبيلة حاجة في ظل دولة المؤسسات التي يتساوى فيها الجميع تحت مظلة القانون، ويبقى لهذا الانتماء فوائده في حفظ النسب والتعارف الاجتماعي وصلة الأرحام والتعاون بين الأفراد على تحقيق ضروب من التكافل والتضامن الاجتماعي لهم ولغيرهم من أبناء الوطن، في إطار منظومة وطنية متكاملة.

الانتماء العرقي

الانتماء العرقي امتداد للانتماء القبلي القائم على الدم والعصبية، ولا يختلف عنه كثيراً، ولكنه قد يزيد عليه عنصرية وانغلاقاً، والانتماء العرقي يقوم على تفسيرات دينية سلالية خاطئة أو فلسفات وضعية تؤمن بتفوق عرق بسبب لون جلود المنتمين إليه، وتحتقر سائر الأعراق للسبب نفسه. ومن مساوئ الانتماء العرقي المتعصب: العبودية والاستعمار والتمييز العنصري. وكل انتماء عرقي عنصري يؤدي إلى الشقاق والنزاعات والحروب الداخلية والخارجية؛ لأنه يقوم على نظرة استعلائية وفكر سلاي عنصري بغرض، ويعتمد القهر والغلبة وسيلة للسيطرة والهيمنة على الآخرين.

الانتماء الديني

الانتماء الديني واحد من أقدم الانتماءات في حياة الإنسان؛ لأنه مرتبط بطبيعته وتركيبته العقلية والنفسية والجسمية التي تجعله محتاجاً بالضرورة إلى من يعوضه عما به من نقص وعجز ويمنحه الأمل لتحقيق تطلعاته، وينظم له حياته ويمنحها قيمة ويجعل لها هدفاً ومعنى، ويقدم له إجابات عن أسئلته واستفساراته الوجودية.

ولا يزال الانتماء الديني قائماً في حياة معظم الشعوب، مهما تعددت معتقداتها ودياناتها، وعلى تفاوت بينها في التمسك والتطبيق لتعليمات الأديان وما تدعو إليه. ومن يقرأ في تاريخ الأديان والملل والدول سيجد أن الثقافات والحضارات أثرت في الأديان وأضفت عليها ألواناً منها وصبغتها بصبغاتها التي تميز كل دين بلون من الحضارة والثقافة التي ينشأ في كنفها. ويعمد المتعصبون إلى المزج بين القوميات والأديان إمعاناً في شدّ الناس إلى الأديان وطلباً للحصول على تأييد الأتباع، وهذا يجعل الأوطان ضيقة على أهلها إلا من كان على دين المتعصبين، وقد يحرف الدين عما كان عليه عمداً فيدخل فيه ما ليس منه إرضاءً لمتبوع أو تحقيقاً لمآرب خفية ومصالح فئوية أو شخصية.

لقد انقسم أتباع بعض الأديان إلى طوائف وفرق غير متفقة وذلك لغياب الانتماء الذي يوحدهم. ولقد استغل الانتماء الديني والطائفي على مر التاريخ لتأجيج نيران الحروب باسم الدين في ظاهر الأمر، وقد يكون الغرض المخفي من وراء ذلك مصالح اقتصادية أو سياسية؛ فباسم الانتماء الديني قامت حروب طاحنة في جميع العصور، ولا تزال البشرية تعاني بعض الصراعات الدينية القائمة، ويخشى أن تنفجر صراعات جديدة أشد خطراً وضرراً. وفي أحيان كثيرة تقوم الصراعات بين أتباع الدين الواحد ممن تفرقوا فيه، وصاروا طوائف ومذاهب كل منها يزعم أنه المحق والممثل الصحيح للدين.

وإذا كان لمثل هذا الاختلاف من مسوِّغ عند أتباع بعض الديانات الأخرى، فأَيُّ مسوِّغ لهذا التفرق الحاصل بين المسلمين الذين يتفقون في أركان الإسلام، وفي أركان الإيمان، وفي الأخلاق والمعاملات، وفي القواعد والمبادئ العامة التي تقوم عليها حياة الفرد والمجتمع، وليس لهم كتاب إلا واحد؛ هو القرآن الكريم، ولا قبلة إلا واحدة؛ هي الكعبة المشرفة، ولا نبي إلا واحد؛ هو محمد عليه الصلاة والسلام. ومع هذا تفرقوا وانقسموا وتنازعوا وتخاصموا وتباغضوا وتدابروا وتناحروا وتقاتلوا نتيجة انتماءات مذهبية وطائفية متصارعة، وهي السبب الأكبر لما هم عليه من الفرقة والتشتت.

لقد كانت المذاهب في أول نشأتها آراء فقهية اجتهادية في مسائل فرعية من الدين قبل أن يجعل منها المتعصبون معايير للدين وشروطاً للنجاة والقبول عند الله. لقد نجح المتعصبون في جعل الاتفاق في هذه المسائل الجزئية الاجتهادية أساس الانتماء الإسلامي، فأحدثوا بهذا أكبر انقلاب فكري وعقائدي في تاريخ المسلمين جعلهم أعداء لبعض، متفرقين على أسس من الانتماءات المذهبية منذ قرون، ولا يزالون في بلدان عديدة كذلك يفعلون حتى اليوم. إن الانتماءات المذهبية والطائفية عند المسلمين ألحقت بالدين الإسلامي أضراراً هائلة، وهل هناك ضرر على دين أشد من تفرق أهله وتباغضهم وتقاتلهم؟ وهل يمكن أن يحدث هذا بينهم لولا الانتماءات المذهبية المفرقة وغياب الانتماء الإسلامي الذي يجمع الناس ويوحدهم؟ لقد حرصت الدولة العمانية المعاصرة على وحدة الدين ولحمة المجتمع.

الانتماء المذهبي والطائفي

هو تبني تفسير معين للدين أو لفروع منه والإصرار على أن ذلك هو الحق وبذل الجهد للدفاع عن هذا التفسير والفهم والتمسك به والانشغال به والدعوة إليه؛ على الرغم من أن المذاهب ما هي في أصول نشأتها إلا اجتهادات في مسائل فرعية من الدين وتباينات في تفسير بعض النصوص الشرعية، وكل ذلك مرتبط بفهم عالم دينٍ لمسائل من الدين وتفسيره لها. وفي كل

مذهب عمليات تعبئة مذهبية للأتباع للاقتناع بأفكار المتعصبين المذهبيين وآرائهم، والتعصب لها، والاعتقاد بأنها تمثل الدين الصحيح، وكل من يخالف ذلك فهو منحرف وضال، حتى بات الانتماء المذهبي والطائفي في المجتمعات المتعددة المذاهب والطوائف عاملاً تفریق لهذه المجتمعات؛ لأنه لا يجمع إلا بعض مكوناتها وأفرادها؛ لقيامه على فكرة احتكار الحقيقة الدينية والادعاء أنه يمثل القراءة الصحيحة للدين. لقد شغل هذا التنازع المذهبي الناس عن أصول الدين ومبادئه العظيمة وأحكامه السمحاء حتى أصبح الفرع أهم من الأصل والجزء أهم من الكل، وتحولت الأمة الواحدة ذات الكتاب الواحد والعقيدة الواحدة والنبي الواحد والرسالة الواحدة إلى جماعات وفرق وطوائف يعتقد أهل كل طائفة من هؤلاء أنهم أهل الحق الذي ليس بعده إلا الباطل، وغيرهم على ضلال وزيف وإلى هلاك محتوم.

لقد أدت الانتماءات المذهبية الضيقة إلى حجب الناس عن الدين إلى حد كبير حتى بات المرء يتعصب للمذهب أكثر من التعصب للدين نفسه؛ لأنه تلقى من محيطه وجماعته أن المذهب هو الدين الصحيح والصراط المستقيم، فأصبح أمر المسلمين على هذا الوضع منذ انتشار التعصب للمذاهب وظهور الطوائف، ولن يتغير الأمر حتى يتغير وعي المسلم بدينه الذي ينبذ الشقاق والتنازع والفرقة بين المسلمين ويدعو إلى الاعتصام بالقرآن والسنة الصحيحة. وما تقوّت المذاهب والطوائف والفرق الدينية في أمة إلا أصابها الوهن والتراجع الحضاري؛ لأن الفرقة تؤدي إلى تقسيم الأمة وتفقيتها وضرب بعضها ببعض وتسهيل هزيمتها من أعدائها، بل إنها تهزم نفسها بنفسها من غير أن يحرك أعداؤها ساكنًا. لذا فقد نأت عمان بنفسها عن الدخول في أيّ تقاتل يقوم على أساس طائفي بين أبناء الأمة الواحدة، كما أن العمانيين حرصوا على نبذ الفرقة المذهبية فهم يصلون معا مهما اختلفت مذاهبهم.

الانتماء الوطني

الانتماء الوطني هو ارتباط بوطن وولاء لدولة ولقيادة وحب لشعب وانتسابٌ للمجتمع الذي ينبثق من الشعب. وبالانتماء الوطني يشعر المرء أنه من الشعب وللشعب، ومن الوطن للوطن، فهو واحد من أبناء الوطن له ما لهم وعليه ما عليهم، قوته من قوتهم، ومكانته من مكانة وطنه وعزته من عزة الوطن ومصالحته من مصالحته؛ ففي الوطن يجد المرء العزة والكرامة والطمأنينة والاستقرار والتوافق والانسجام، وفي الوطن تتاح الفرص المتساوية للمواطن وتضمن له الحقوق والواجبات الأساسية، ولا أحد يقدم هذا له غير الوطن الذي يستوجب منه صدق الولاء وصدق الانتماء.

إن الانتماء الوطني يخلص المجتمع من الانتماءات الضيقة التي تولد الصراعات، ويعمل على توحيد الجميع في رحاب الوطن الذي يحتضن الجميع بكل رحابة وحفاوة، من غير تمييز أو تحيز؛ فهو المحضن الوحيد الذي يجد فيه جميع أبناء الوطن الرحابة والسعة. والفكر الوطني المستنير يولد الانتماء الوطني المستنير، ومن ثماره تحرير الفرد من التعصب والانغلاق، ومساعدته على التفكير الحر والإبداع والعطاء المستمر؛ لأنه يوفر البيئة المناسبة للتفكير والتركيز واستجماع القدرات، ويجعل الفرد متعايشاً مع غيره متجانساً معه، يقضي حياته في توافق وانسجام مع أبناء وطنه، وما نجحت دولة في بناء نهضة إلا بنجاحها في بناء انتماء وطني ينتظم أفراد الشعب من كل عمر ومشرب ومهنة ومنطقة واتجاه، فهو الذي يتيح لهم فرصة المشاركة في بناء الوطن وتطويره.

وهذا ما يجعل الانتماء الوطني الانتماء الأهم في المجتمعات المعاصرة؛ لأنه يحقق مزايا الانتماءات الأخرى، ويقي من مساوئها، وليس فيه تعارض مع محاسنها ولا تعارض بين الانتماء الوطني والانتماء الإسلامي القائم على الإيمان بأركان الإسلام ومبادئه؛ فقد ظهر من السيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام دولة في المدينة على أسس مشابهة لبعض الأسس التي تقوم

عليها الدول المعاصرة عندما جعل اليهود والمشركون والمنافقين والنصارى من سكان المدينة مثل المسلمين في الحقوق وفي الواجبات الوطنية كالدفاع عن الدولة الجديدة ورد الأخطار الخارجية عنها بدمائهم وأموالهم سواء بسواء، لا فرق بين مسلم وغير مسلم في هذا الواجب الوطني؛ فعاشوا معاً داخل هذه الدولة على أسس من العدالة والحرية والكرامة من غير ظلم وقهر وإساءة إلى أي فرد مهما كان معتقده ودينه. وفي عمان قامت الدولة الحديثة على أسس وطنية أدت إلى تعزيز مفهوم الوطن والانتماء إليه، وقد وجد الناس أن الدولة الوطنية تحقق لهم شتى المنافع في شتى مجالات الحياة، ولا تقتصر على توفير الأمن والحياة الكريمة للمواطن العماني.

الانتماء الوطني في الدولة العمانية المعاصرة

لقد أثمر الانتماء الوطني الذي قامت عليه سلطنة عمان بقيادة جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم منجزات كثيرة في مجالات شتى، ومن أهم هذه المنجزات، ما يأتي:

أولاً: قيام دولة حديثة في عمان على أسس وطنية، حيث استطاع جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم أن يجعل العمانيين من شتى المحافظات والقبائل والفئات الاجتماعية والاتجاهات السياسية والفكرية والدينية ينضون جميعاً تحت لواء هذه الدولة، ثم المشاركة في بنائها كل من موقعه، في مشهد وطني رائع. ويتجلى هذا التلاحم الوطني في مواقع العمل المختلفة المدنية والعسكرية والأمنية ومؤسسات التعليم والصحة التي تنتشر في ربوع السلطنة، وتجمع عمانيين من كل المناطق، والقبائل، والمشارب، والأعمار؛ إذ لم يجمعهم شيء في هذه المواقع إلا كونهم عمانيين.

ثانياً: لقد أصبح الإنسان العماني في ظل هذه الدولة الوطنية قادراً أن ينطلق في رحاب وطنه عمان؛ من شمالها إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها، دون أن يشعر بأنه محصور في هذه الجهة أو تلك، ودون أن يشعر أن انتماءه ينتهي عند هذا المكان لا يتعداه، أو في هذه المجموعة دون سواها.

لقد تغير مفهوم الانتماء عند العمانيين بشكل كبير، وبات الانتماء الوطني هو الأول وهو الأولى بالاهتمام في ظل الدولة الوطنية التي أسسها القائد الباني للدولة العمانية المعاصرة، فتراجعت الانتماءات الأخرى بفعل ما قامت به الدولة الوطنية من تعليم وتثقيف وتوجيه وتنمية وتوعيه لإعادة بناء المفاهيم الخاصة بالوطن والمواطنة والانتماء والولاء.

ثالثاً: تم تخليص الإنسان العماني من عزلة ثقيلة متعددة الوجوه، كانت تشكل عائقاً أمامه وتثقل كاهله، وتضغط على نفسه السمحة التواقة للتواصل مع الآخر داخل الوطن وخارجه. وسبب هذه العزلة الثقيلة مرتبط بالظروف الاجتماعية والسياسية والفكرية وانتشار الصراعات، وتجذر الاختلافات والانقسامات بين الناس؛ الأمر الذي أدى إلى إيجاد أخصب البيئات للعزلة بأشكالها المختلفة، فبات العماني معزولاً في قريته وبلدته، وكأنها وطنه الوحيد، ومعزولاً في نطاق عشيرته، وكأنه لا أهل له خارجها، فعاش في هذه الأشكال المتعددة من العزلة، وغدت أصرة الترابط بينه وأخيه الإنسان محصورة في هذه الأواصر.

رابعاً: إعطاء قيمة وأهمية للإنسان العماني دون النظر إلى خلفيته الاجتماعية أو معتقده الفكري والتعامل معه على أساس المواطنة خلافاً لما كان سائداً في الماضي قبل النهضة الحديثة؛ فالعمانيون اليوم متساوون في تشريعات الدولة، ودستورها، ومؤسساتها المختلفة، التي يقودها عمانيون، من كل الفئات والمناطق والقبائل. ولقد انعكس هذا التحسن الهائل في مكانة الإنسان العماني ومنزلته داخل وطنه في ظلال النهضة العمانية الحديثة بشكل إيجابي على منزلته في الخارج.

ليس سهلاً أن يتحول المرء من انتماء نشأ عليه إلى انتماء جديد لم يعرفه إلا وهو كبير، وليس سهلاً على أحد بناء انتماء وطني صحيح في مجتمعات تتنازعها الانتماءات الضيقة، ولكن وجود الدولة الوطنية والمؤسسات الوطنية والرجال الوطنيين المخلصين، يجعل ذلك أمراً ممكن التحقيق إذا استمر النهج الوطني في رسم السياسات التنموية بروح وطنية ورؤية

علمية وتوجيهها لمصلحة عمان وشعبها. والناس إذا عرفوا الانتماء الوطني، وذاقوا حلاوته، وحصدوا ثماره، لن يرضوا به بديلاً، وسيتقبلونه بكل رحابة، وسيعملون بكل جد وصدق لتنميته وتعزيزه، ففيه يجدون العدالة، والمساواة والطمأنينة، والأمن والكرامة والحرية، فما قامت نهضة حضارية في مجتمع إلا على أساس من الانتماء الوطني السليم.

إن كل انتماء يؤدي إلى قيام دولة من جنسه؛ فالانتماء المذهبي يقيم دولة مذهبية، والانتماء العرقي يقيم دولة عنصرية، والانتماء الديني الكهنوتي، يقيم دولة دينية كهنوتية، والانتماء الحزبي يقيم دولة حزبية، والانتماء القبلي لا يقيم دولة حقيقية، وكل هذه الدول لا تهتم في المقام الأول بكل مواطنيها، بل تنحاز لمن يحملون الانتماء الذي قامت عليه، ولذلك مآلها إلى الزوال والسقوط، ولا تستمر طويلاً؛ لأنها تكون غير عادلة وغير موحدة للشعب.

ولذلك؛ غدا التوجه نحو الانتماء الوطني، وترسيخه، وبناء الإنسان المعاصر عليه، سمة عالمية لدى معظم الأمم، بسبب ما فيه من منافع ومصالح هائلة للشعوب والأفراد. ولا شيء يهدد الدولة من الداخل أكثر من جيل ضعيف الانتماء، أو عديم الانتماء، أو ذو انتماء ضيق قاصر، لأنه جيل لا يقيم دولة ولا يحافظ عليها ولا هم لأفراده غير الصغائر ومصالحه الذاتية الضيقة (المعشني، ٢٠٠٦).

مفهوم الولاء

الولاء شعور داخلي بالمحبة والقرباة والترابط والاستعداد للتضحية؛ يكون لأسرة وقرية ومدينة ومحافظة ومنطقة، ويكون لدولة ووطن، وقيمة كل ولاء من قيمة الشيء الذي يكون له هذا الولاء؛ فالولاء للأسرة يكون بحجمها وعلى مستواها، ويقتضي التعلق بها والمحبة لأفرادها والعمل على تحقيق مصالحهم والاعتزاز بهم، ومثل ذلك يكون الولاء لقرية أو مدينة أو منطقة، لكن الولاء الأكبر حجماً والأوسع مدى والأرقى منزلةً

والأعلى شأنًا والأكثر أهميةً ونفعًا هو الولاء للوطن؛ لأنه يحقق ما تحققه الولاءات الأخرى ويزيد على ذلك أضعافًا، ولا يغني عنه أيُّ ولاءٍ فرعيٍّ أو جزئيٍّ، ولا يمكن حماية الأسرة والقرية والمدينة والمنطقة وتحقيق منافعها وصون كرامة أهلها من غير وطن ودولة تقوم بواجباتها لهؤلاء جميعًا؛ ولذا يستحق الوطن ولاءً بحجمه وعلى قدر أهميته.

ومن معاني الولاء في اللغة: القرب والقرابة والنصرة والمحبة والإخلاص والطاعة (المعجم الوسيط، ١٩٧٢؛ المعجم العربي الأساسي، ١٩٩١).

إن الولاء للوطن هو زرعُ محبته في القلب، والاعتزاز به وبأهله، والشعور بأنه يمثل أسرةً رابطةً لجميع أبنائه المنتمين إليه الحاملين لهويته في ضمائرهم ووجداناتهم قبل هويات الوثائق الرسمية المكتوبة؛ فالولاء يكون شعورًا بالمحبة في القلب وإحساسًا بالقرابة في الوجدان، ثم تأهبًا واستعدادًا للعمل بموجبات حب الوطن ومتطلباته، وهو لا يتحقق إلا بالعمل والسلوك، فلا تكفي فيه المشاعر وحدها، ولا تغني الكلمات عن العمل والسلوك؛ إذ أنه يتطلب الكثير من العمل والجهد والبذل في الظروف الطبيعية المعتادة، ويتطلب التضحية بالنفس والنفيس وقت الشدائد والمدلهمات والضرورات الوطنية. وليس الولاء الوطني تعصبًا أعمى أو اعتناقًا لأفكار عنصرية أو نعرات أو نزعات منغلقة أو إساءةً للأوطان الأخرى، وليس كلاً نظريًا عن الوطن وتظاهرًا بالإخلاص له، إنما هو أكبر من هذا وأعمق؛ إذ أنه نهجٌ وسلوكٌ وتوجهٌ عمليٌّ إنسانيٌّ يريد الخير لجميع أبناء الوطن وكل من يعيش على أرضه من غير أهله.

أهمية الولاء للوطن

إن الولاء للوطن شرطٌ من شروط تقدمه ورفعته؛ لأنه يوحد الشعب، ويجمعه على الأهداف الوطنية المشتركة، ويجعله متلاحمًا مع الدولة داعمًا لها واقفًا خلفها في كل وقت وحين. والولاء الوطني مثل النهر المتدفق في قلوب أبناء الوطن؛ تسكب روافده الحب والترابط وشائج القربى في

قلوبهم وتفجر فيها ينابيع الطاقات الإيجابية المحفزة على بذل الوسع لتحقيق الخير لأنفسهم ولغيرهم. ولا شيء كالأوطان أولى بالمحبة والإخلاص والنصرة والقرب والقرابة؛ فهي التي توفر المتطلبات الأساسية التي تقوم عليها حياة الفرد والمجتمع، وتتحقق بها المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية.

والولاء الوطني يحزر الإنسان من الولاءات الضيقة التي تسجنه في دهاليزها الضيقة، وتفصله عن شركاء الوطن وتعزله عنهم، وتبعده عن رحابة الفكر الوطني المستنير وسمو معانيه.

يؤدي الولاء الوطني الصادق إلى تنمية علاقات الأخوة وتقوية مشاعر القربى بين المواطنين، ويدفعهم إلى تقديم النصرة للمحتاج من أبناء الوطن عند الحاجة؛ فإن تعرض شبرٌ من الوطن لعدوان خارجي هبَّ جميع أبناء الوطن للدفاع عنه يداً بيد وكتفاً بكتف كأنهم على قلب رجل واحد، وإن تعرضت منطقة منه لمشكلات طبيعية أو اجتماعية تتداعى جميع مناطق الوطن لنجدتها؛ على نحو ما قدمته محافظات السلطنة عام ٢٠٠٧م وعام ٢٠١٨م للمحافظات والمناطق التي تعرضت لأنواء مناخية استثنائية. والولاء الوطني يقتضي المحبة لشركاء الوطن؛ لأنهم الأقرب والأكثر استعداداً لتقديم العون لبعضهم وللوقوف مع بعضهم؛ فأبناء عمان كيان واحد فيما بينهم، يُنظر إليهم من الخارج على أنهم عمانيون قبل أن يكونوا أي شيء آخر؛ فهويتهم بعمان، ولعمان ولاؤهم فبها يُعرفون وإليها يُنسبون.

يمنح الولاء للوطن الرفعة والعزة للمواطن المخلص لوطنه، ويرشده للوجهة الصحيحة التي تقيه السبل التي تفرق، وتقود إلى الضياع. ومن يحمل الولاء الوطني الصادق في قلبه يشعر بأنه ليس ضعيفاً أو وحيداً في ساحات الحياة يواجه مشاقها وتقلباتها من غير دعم ومساندة؛ فشعوره بالولاء والانتماء يقربه من كل بني وطنه، وكأنهم جميعاً أبناء أسرة كبيرة واحدة هي الوطن، لا بل إن الولاء الوطني الصادق يجلب للفرد تكريم الدولة وتقديرها ودعمها؛ لكونها ترعى الجميع وتهتم بهم، لكنها - في

الوقت ذاته - تعطي المخلصين للوطن ومن لهم أعمال وطنية مميزة ما يستحقون من عناية ولا تبخل عنهم بعبء مقابل ما بذلوا وقدموا للوطن حتى يكونوا قدوة للآخرين.

من ثمار الولاء للوطن الشعور بالأخوة الوطنية والمساواة مع جميع أبناء الوطن، والإقرار بأن الوطن للجميع سواء بسواء يجدون في رحابه السعة والاستقرار والأمن والأمان، ولا شيء غير الوطن يتسع للجميع ويكون للجميع، ويحتاج إليه الجميع. ولهذا لا يصح من أحد تقديم موالاة لغير أبناء الوطن لأي سبب أكثر من تقديمها لأبناء وطنه الذين يشتركون معه في حب الوطن والانتماء إليه؛ فهم أولى بموالاته الوطنية وأقرب إليه؛ لأنهم يكونون معه في السراء والضراء والمغنم والمغرم والمنشط والمكره.

لقد حرصت الدولة العمانية المعاصرة منذ قيامها على بناء الولاء الوطني العماني وتقديمه على الولاءات الفرعية، ورُسمت سياسات الحكومة وخطتها على هذا التوجه النابع من فكر القائد الباني لعمان الحديثة، ولقد تحققت ضروب كثيرة من معاني الولاء الوطني في عهد القائد المفدى، وأثبت العمانيون ولاءهم لدولتهم ووطنهم وقائدهم في كل محطات العمل الوطني وعند المدلهمة، وسيبقون على هذا في ظل دولتهم الوطنية التي غايتها الأولى وهدفها الأسمى مصلحة عمان وشعبها، ولقد تعلموا من قائدهم وباني دولتهم الحديثة جلالة السلطان المعظم الولاء لعمان والانتماء إليها، واستلهموا من جلالته ونهجه الوطني الرفيع أن الولاء لعمان من أوجب الواجبات الوطنية على كل عماني أيًا كان وأينما كان (المعشني، ٢٠١٥).

المواطنة: الدلالة والمفهوم

المواطنة مصدر واطن، وطن القوم مواطنةً: عاش معهم في وطن واحد (المعجم العربي الأساسي، ١٩٩١، ص. ١٣١٧)، والموطن: الوطن، وكل مكان أقام به الإنسان، والوطن مكان إقامة الإنسان ومقره وإليه انتمائه، وُلدَ به أم لم يولد (المعجم الوسيط، ١٩٧٢، ص. ١٤٢)، والمواطنة مصطلح

عربي مشتق من مادة (و ط ن) وهو على صيغة «مفاعلة» التي تدل على المشاركة؛ لأن المواطنة تقتضي أن يتشارك الناس الحقوق والواجبات في الوطن بما يحقق لهم العدالة والمساواة وفق ما يتحاکمون إليه من دساتير وقوانين. وهذا المصطلح يعبر عن مفهوم عربي من حيث النشأة والتطور ولكنه صار عالمياً من حيث الأهمية والانتشار، ويمكن وصف المواطنة وتعريفها، بأنها:

- روابط قانونية وسياسية تجمع المواطنين ببعضهم وتجمعهم بوطنهم، ومن مظاهرها المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، والتمتع بالحقوق المدنية المرتبطة بالجنسية كحق التصويت، والترشح، وممارسة الحريات العامة، وتولي الوظائف العامة في أجهزة الدولة.

- علاقة مشتركة بين شركاء الوطن يترتب عليها حقوق وواجبات.

- قبول بالمساواة والشراكة الوطنية مع أبناء الوطن بصرف النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والجغرافية والفكرية والدينية؛ لأن المواطنة ترتكز على البعد الإنساني في العلاقات التي تحكم أفراد المجتمع وتعمل عليه في مسوغاتها.

لا ترتبط المواطنة بمفهومها المعاصر بالموروث الثقافي ولا بالخلفيات الاجتماعية والدينية والفكرية للشخص (ولديب، ٢٠١٢)، وهي منجز سياسي وحقوقى يرتكز على إنسانية الإنسان ويهدف إلى تحقيق مصالحه وحفظ كرامته. وهذا يتطلب وجود دولة قائمة لها نظام سياسي وقضائي ودستوري يحمي هذه الحقوق والمكتسبات لمواطنيه الذين هم غالباً من خلفيات اجتماعية وثقافية ومكونات اجتماعية متنوعة داخل الدولة نفسها، وعلاقة الموروث الثقافي بالمواطنة علاقة غير مباشرة في مجملها على الرغم من أن بعض الموروثات الثقافية يمكن أن تستغل إعلامياً ومعنوياً ووجدانياً في بناء الهوية الوطنية التي ترتكز عليها المواطنة في بعض عناصرها، ولكن حقوق المواطنة تمنح لكل من يحصل على جنسية بلد ما، ويرتبط به قانونياً

ودستوريًا بصرف النظر عن الموروثات الثقافية التي تخصه وتمثله.

المواطنة من زوايا متعددة

يرى كثير من الناس أن المواطنة قائمة من الحقوق التي يجب على الدولة تقديمها له، وكلما وجد طريقا للحصول عليها فإنه يكون راضياً وموالياً، وعندما لا يجدها يتحول إلى ناقد ومتذمر أو معارض. ويرتبط مفهوم المواطنة في عين المواطن بأمرين، الأول: وعيه وتكوينه الفكري والثقافي وخبراته، والآخر: نهج الدولة وتعاملها مع المواطن، وما تقوم به من سياسات، وما تعطيه لمواطنيها من حقوق.

يتشكل وعي الفرد بالمواطنة بناء على وعيه بوجود دولة مؤسسات وقانون ونظام، وما تقوم به هذه الدولة والمؤسسات وتقدم له، وكلما يتفق الأفراد على معنى محدد للمواطنة فمنهم من يراها جملة من المنافع والمكاسب التي يحصل عليها من الدولة، فهو حينئذ قانع راض، ولا يهمله أن تتحقق لغيره أو لا تتحقق، ولا يهمله كثيراً عدم تحقق جوانبها الإنسانية وأبعادها المعنوية؛ لأنه مكثف بمصلحته المادية ومنافعه الشخصية، بينما ينظر أفراد آخرون إلى المواطنة وكأنها شيء غير متحقق وغير موجود، أو كأن المواطنة عند هؤلاء هي النقد والتذمر وتضخيم الأخطاء وإبراز المثالب، ومنهم من يرى المواطنة مشروعاً وطنياً حضارياً عظيم الأهمية تحقق منه ما تحقق وينبغي التعاون لاستكمال ما لم يتحقق. ويدرك هؤلاء أن المواطنة مسؤولية مشتركة بين الحكومة والشعب، على كل طرف أن يقوم بدوره من هذه المسؤولية الكبيرة لإنجاز متطلبات المواطنة وتحقيق شروطها التي فيها منافع للفرد والمجتمع والدولة، كما أن على الجميع تفهم إمكانات بعضهم واحتياجاتهم؛ فالدولة تراعي المواطن، والمواطن يتفهم لإمكانات الدولة وقدراتها وظروفها.

المواطنة مشروع دولة

المواطنة قضية مجتمع ومشروع دولة قبل أن تكون قضية فردية؛ إذ لا سبيل لبناء دولة وتحقيق تنمية للوطن ومصالح للشعب إلا بتحقيق مواطنة حقيقية لأفراد الشعب. وتدرك الحكومات الوطنية أن المواطن الذي لا يعي معنى المواطنة ومتطلباتها لن يسهم بما عليه لوطنه من حقوق وواجبات، بل يمكن أن يتحول إلى معيق للتنمية بمعارضة بعض مشاريعها التي لا يدرك قيمتها وأهميتها، وقد يسبب بعض المشكلات السياسية والاجتماعية بقصد أو من غير قصد إذا تم استغلاله من جهات سياسية أو فكرية تتخذه مطية لأغراضها ومشاريعها السياسية والأيدولوجية.

تحرص الحكومات الوطنية على إشراك أفراد المجتمع في مواجهة التحديات وتوجيه المواطن للمحافظة على المكتسبات وإقناعه أن حقوق المواطن يقع جزءٌ منها على المواطن نفسه؛ لأنها تدرك أكثر من غيرها أنه لا نهضة حقيقية ولا استقرار سياسي واجتماعي من غير تحقق مفهوم المواطنة لدى المجتمع أو فئات نافذة فيه، ونجاح أي حكومة في تحقيق المواطنة مرتبط بنجاحها في وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

تتبوأ السلطنة مكانة متقدمة في تطبيق المواطنة مقارنة بمحيطها الإقليمي؛ ولهذا أسباب تاريخية واجتماعية، ولكن السبب الأكبر هو حرص مؤسس عمان الحديثة جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم على تحقيق مواطنة حقيقية في دولته منذ أن أطلق مشروع النهضة في السلطنة عام ١٩٧٠م، وقادها بحكمة وحنكة فتغلب على كل الصعاب، وتجاوز كل التحديات، ومضى بمشروع الدولة الوطنية المعاصرة حتى نجح وحقق ما أراد بإقامة دولة عمانية عصرية، وقد تعامل مع الشعب على أساس «المواطنة» وبنى هذه الدولة على النظام والقانون وعمل المؤسسات.

التنشئة على المواطنة

تنامي الاهتمام بالمواطنة والتربية عليها في السنوات الأخيرة، حيث تحرص الكثير من الدول على تحقيق المواطنة لشعوبها، ويتجلى هذا في تضمين مناهجها الدراسية موضوعات وقضايا من المواطنة، كما تؤكد فلسفات التربية والتعليم في تلك الدول المواطنة والقيم التي تتعلق بها، وحددت أهدافاً للتربية على المواطنة ينبغي تحقيقها من خلال مناهج التعليم.

ليست المواطنة حقوقاً تؤخذ فقط، ولكنها - أيضاً - واجبات تؤدي للمجتمع والوطن في الوقت ذاته، ونظراً لأهمية التربية على المواطنة فقد أصبحت حقوقها محمية بالقوانين، ومنصوصاً عليها في الدساتير، ومتضمنة في المناهج الدراسية. والمواطن بحاجة إلى المواطنة والإيمان بها فبها يشعر بالاطمئنان والأمان الذي يدفعه إلى حب وطنه والولاء له؛ لأنه بالمواطنة يحقق قيمته ويشعر بأهميته في وطنه، وسيدفعه هذا لأن يسخر كل ما لديه من قدرات وطاقات إيجابية للبناء والإنتاج والعمل بكفاءة وإخلاص خدمة لوطنه.

المواطنة قضية عالمية

أصبحت المواطنة قضية عالمية؛ حيث يسعى العالم اليوم إلى إسقاط الحدود التي تحد الإنسان وتحصره في جغرافيا أو عقيدة أو عرق؛ ليكون لديه شعور بالانتماء إلى مجتمع إنساني واحد وقيم إنسانية مشتركة، وظهرت مصطلحات حديثة مثل: المواطن العالمي، والمواطنة العالمية، والتربية على السلام، والتربية على المواطنة الديمقراطية. والتربية على المواطنة الديمقراطية تقوم على مرتكزات أساسية، هي: حقوق الإنسان التي تبنتها الأمم المتحدة، والديمقراطية التي تعني إعداد الفرد للحياة السياسية والمدنية، والتنمية التي تعني إكساب أبناء الوطن الكفاءات والمؤهلات الضرورية لمواكبة متطلبات الحياة المعاصرة، أما التربية على السلام فتعني السلام مع المجتمع والناس ونبذ العنف والكرهية.

للسلطنة موقف إيجابي من المبادرات الدولية التي تنادي بالسلام والوئام بين الثقافات والشعوب، وقد تجاوزت مؤسسات التربية والتعليم والثقافة في السلطنة مع هذه التوجهات، وشاركت في مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية والإقليمية، وأسهمت في الاجتماعات المخصصة لهذه القضايا، وقدمت رؤيتها وتجربتها لهذه المنظمات والجهات الدولية، واستجابت للأفكار والمبادرات التي لا تتعارض مع خصوصيات السلطنة وأنظمتها.

المواطنة في التجربة العمانية

ترسخ مبدأ المواطنة على نحو واضح وشامل منذ تولي جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم الحكم، فقد جعل المواطنة ركناً من أركان حكمه ووجه الدولة لتحقيق متطلبات المواطنة وتلبية ما أمكن من مطالب المواطن بصرف النظر عن منطقتة وقبيلته ومذهبه ودينه، وحرصت الحكومة في بدايات قيامها على توحيد الوطن وتوفير السلم والاستقرار ومواجهة الجهل والتخلف بسلاح التنمية والتعليم، وأنشأت الدولة مؤسسات تشريعية ودستورية وقضائية ورقابية، ثم عملت على تهيئة الشعب لمفهوم المواطنة ودولة النظام والقانون والمؤسسات، وتوجت ذلك باعتماد النظام الأساسي الذي رسم أشكال العلاقة بين المواطن والدولة، وما له وعليه، وبات مفهوم المواطنة ومعناها في أذهان كثير من العمانيين يحمل المعاني والدلالات الآتية:

- مفهوم المواطنة يعبر اليوم عن توجهات معتمدة في سياسات الحكومة وخطتها التنموية لاستكمال بناء الفرد والمجتمع وليس عملاً معزولاً عن عملية التطوير الأساسية التي تقوم بها الحكومة وتعمل على تحقيقها.
- بناء الدولة يقوم على بناء المواطنة، وبناء مواطنة صحيحة يعني بناء مستقبل الوطن والمواطن والدولة على حد سواء وإيجاد ضمانات للاستقرار والاستمرار.

- المواطنة مفهوم حضاري لا غنى للمجتمع الحديث والإنسان الحديث والدولة الحديثة عن تحقيقه وترسيخه وتطبيق مضامينه.
- المواطنة حقوق وواجبات وليست حقوقاً فقط، وعلى المواطن ألا يكون انتقائياً في الفهم أو انتهازياً في التطبيق والسلوك يقبل من المواطنة ما يكون له ويغفل عما يطلب منه ويكون عليه.
- لا وصاية لفئة أو مجموعة على الوطن، والدولة العمانية هي المسؤولة عن الشعب، وقامت لتحقيق العدل والمساواة والكرامة للجميع، وهي حامية لحقوقهم .
- المواطنة لا يمكن بناؤها بالحديث عن المواطنة في المناهج والندوات ووسائل الإعلام وتضمينها الدستور من غير قيام كل أحد بما عليه من واجبات للوطن (المعشني، ٢٠١٥).

المراجع

- المعجم العربي الأساسي (١٩٩١). المعجم العربي الأساسي. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. بيروت: مطبعة لاروس.
- المعجم الوسيط (١٩٧٢). المعجم الوسيط. القاهرة: مجمع اللغة العربية.
- المعشني، محمد (٢٠٠٦). الانتماء في حياة الإنسان: مفهومه، ومجالاته، وأبعاده. محاضرة غير منشورة ألقيت في النادي الثقافي بمسقط.
- المعشني، محمد (٢٠١٥). المواطنة من زوايا متعددة. بحث غير منشور.
- ولديب، سيدي محمد (٢٠١٢). الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية. عمّان: دار كنوز المعرفة.



الفصل الثالث

النهضة العُمانية المعاصرة

النهضة العمانية المعاصرة

أولاً: فكر جلالة السلطان المعظم

استلهمت الدولة العمانية المعاصرة - منذ فجر النهضة المباركة - مسيرتها المظفرة على الصعيدين الداخلي والخارجي من فكر جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم الذي بات يلامس كل لبنة من لبنات هذه الدولة؛ فعلى الصعيد الداخلي بات فكر جلالة السلطان حاضراً في كل ميدان من ميادين الحياة العصرية، وأصبحت سمات هذا الفكر يشار إليها بالبنان سواء أكان ذلك على صعيد الدولة أم على صعيد الإنسان. أما على الصعيد الخارجي فلقد كان لفكر جلالة السلطان انعكاسات مباشرة على الساحتين الإقليمية والدولية، مما جعل العالم أجمع يشيد بالدور الذي تؤديه السلطنة مستنيرة من فكر جلالته. وفي هذا الإطار يقول الباحث البريطاني البروفيسور أدريان



إن من ينظر إلى عمان المعاصرة يجد أن التطور والتنمية قد شمل كل ركن بها دون تفريط في حضارتها وتاريخها وأمجادها.

روسكو: «هناك إجماع عام لدى المراقبين كافة في مختلف أرجاء العالم أن عُمان كانت بلا ريب محظوظة أن يكون في قمة هرمها رجل عظيم يتمثل في شخص جلالة السلطان قابوس بن سعيد الذي جعل من بداية حكمه إيداناً ببداية نقطة تحول لعُمان وأهلها... وكان مَقْدَمُه الميمون إيداناً ببداية حقبة جديدة قاد مسيرتها نحو التجديد والتحديث والتطور على نحو مذهل للغاية» (روسكو، ٢٠١٧).

يستمد بناء الدولة العمانية المعاصرة قوته من فكر صاحب الجلالة في مختلف ميادين الحياة؛ وقد أكد جلالته منذ أول خطاب له عزمه على بناء دولة عصرية، حين قال: «إني أعدكم أول ما أفرضه على نفسي أن أبدأ بأسرع ما يمكن أن أجعل الحكومة عصرية» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). لقد كان فكر جلالته منذ هذا الخطاب الأول ينصبّ على التغيير؛ الأمر يذكر بحكمة الفيلسوف الإغريقي أرسطو عندما قال: «لا شيء يدوم سوى التغيير». وأول تغيير أحدثه جلالة السلطان هو إزالة القيود التي كان المواطن يرزح تحت وطأتها، ولم يكن ذلك ليتحقق لولا السعي الحثيث لتوفير مقومات الدولة المعاصرة؛ إذ قال جلالته بمناسبة العيد الوطني الثالث: «كان لزاماً علينا أن نبتدئ من الأساس ومن واقعنا، وهذا الأساس هو الشعب في عمان، وقد سلكنا مختارين أصعب السبل لنخرج به من عزلته ونأخذ بيده» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

لقد وعد جلالة السلطان في أول لقاء له مع الشعب «ببناء دولة عصرية» أساسها الإنسان وتنميته واصفاً ذلك بأنه من أبرز التحديات التي تواجهه في مرحلة التنمية لبناء الدولة الحديثة؛ فالإنسان هو من يصنع التنمية بمختلف ضروبها، ولهذا انخرط العماني في مجالات العمل كافة منطلقاً من فكر جلالته، حيث أشار جلالته في أحد خطاباته إلى: «إن الانسان كما نوهنا - دائماً - هو صانع التنمية، وهو أدواتها مثلما هو في الوقت ذاته هدفها، وكل جهد يبذل في مده بالعلم النافع، والمهارة الفائقة، والخبرة المتنوعة، هو في حقيقة الأمر إسهام قوي في تطوير المجتمع وبناء الدولة»

(وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

ويعد التعليم من أبرز الأمور التي ركز عليها جلالة السلطان منذ بدايات عصر النهضة؛ إذ أكد جلالته في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني الثاني عام ١٩٧٢م أن التعليم هو همه الأساس قائلاً: «لقد كان التعليم أهم ما يشغل بالي وأنا أراقب تدهور الأمور من داخل بيتي الصغير في صلالة، ورأيت أنه لا بد من توجيه الجهود في الدرجة الأولى إلى نشر التعليم، فلما أذن الله بالخلاص من سياسة (الباب المغلق) كان لنا جهاد وكان لنا في ميدان التعليم حملة بدأت للوهلة الأولى وكأنها تهافت الظمآن على الماء» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). فلم يكن التعليم في فكر جلالته مجرد مظلة تنتشر ظلالتها في كل ربوع عمان وإنما هو أيضاً حُضٌّ على أن ينهل العماني من فيض العلم والمعرفة، إذ يقول جلالته: «إن نهر العلم الصافي يجب أن ينهل منه الجميع». إن العلم بهذا المفهوم هو العلم النافع الذي وجب على كل عماني أن يسعى إليه في المدرسة وفي الكلية وفي الجامعة، وقد أكد جلالته بأن بناء الإنسان وإعداده للمستقبل لا يتمنَّ «بمجرد توفير أسباب الرفاه المادي، والرخاء الاقتصادي، والتدريب المهني الذي يؤمل الفرد لشغل وظيفة ما في الحكومة أو القطاع الخاص، وإنما لا بد إلى جانب كل ذلك، من اتخاذ كل الوسائل الكفيلة بتربية المواطن تربية صالحة، وإمداده بالعلم والثقافة، وتهيئته بصورة متكاملة وشاملة تجعل منه عنصرًا منتجًا في مجتمعه، مدرِّكًا لما فيه صالح أمته، ذا بصيرة نافذة وتقدير سليم للأمر، ليتمكن بذلك من خدمة وطنه، ومن المشاركة في صنع القرار الصحيح على مستويات متعددة تختلف باختلاف موقعه في البنيان الاجتماعي» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

ولما كانت تنمية الإنسان محور اهتمامات جلالة السلطان المعظم في بناء الدولة العمانية المعاصرة، كان لا بد من تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، وقد أكد جلالته في خطابه الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني الثالث عام ١٩٧٣م «أن الجميع في هذا الوطن سواسية لا فرق بين صغير وكبير وغني

وفقير، فالمساواة تفرض أن يكون الكل إخوة في ظل العدالة الاجتماعية الإسلامية، والميزة والتفاضل بمقدار الإخلاص والكفاءة في العمل المثمر البناء، والكل مدعوون إلى التنافس الشريف في خدمة هذا الوطن العزيز» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). ومنذ اعتلاء جلالته العرش عام ١٩٧٠م جعل الأولوية القصوى بناءً هوية وطنية، وبناء شعور بالفخر الوطني لدى العمانيين.

ويعزى هذا النجاح بالدرجة الأولى إلى إيمان جلالته بالمساواة والتسامح وحقوق الإنسان وكرامته، إلى جانب ما يراه من أهمية الاحترام العميق لحماية العادات والتقاليد والتراث. ويعزز هذا النجاح الأهمية التي يوليها جلالته لحكم القانون، إذ يتم تحديد الحقوق والحريات الفردية دون تمييز بين جميع المواطنين، فيقول جلالته: «إن الظلم ظلمات، ونحن ضد الظلم والظلام ومع العدل والنور والوئام، ولن تهنأ البشرية ولن تكتب لها الطمأنينة إلا بإقامتها ميزان العدل، واحترامها لكل ما يكفل للإنسان حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في الكرامة وعدم الإذلال وحقه في الحرية والاستقلال» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

ولم يكن فكر جلالة السلطان المسكون بمشروع بناء الدولة العمانية المعاصرة غافلاً عن الانفتاح غير المنضبط الذي يؤثر سلباً على قيم المجتمع العماني الأصيلة، لذا أظهر جلالته منذ الأيام الأولى للنهضة المباركة حرصه على الحفاظ على الإرث التاريخي والعادات والتقاليد العمانية الأصيلة. وفي هذا الصدد شدد جلالته دائماً على غرس القيم الحميدة؛ فدعا الشباب إلى الاقتداء بأجدادهم، قائلاً: «الشباب العماني المتشوق إلى آفاق المجد، مدعو اليوم إلى أن يتخذ من أجداده الميامين قدوة طيبة في الجد والعمل، والصبر والمثابرة، والعزم المتوقد الذي لا يخبو، ولا يخمد، وإلى أن يؤمن بالعمل - كما آمنوا - بأن العمل المنتج، مهما صغر، هو لبنة كبيرة قوية في بناء صرح الوطن، تشتد بها قواعده، وتعلو بها أركانه، وأنه الهدف الذي ينبغي أن ينشده الجميع، ويسعوا إليه دون تردد أو استنكاف» (وزارة الإعلام،

٢٠١٥). كما قال جلالته مخاطبًا الخريجين والشعب العماني بمناسبة تخريج الدفعة الأولى لطلبة جامعة السلطان قابوس: «وبدأنا المسيرة، شاقة ومضنية، ببناء الدولة العصرية التي نصبو إليها لبنةً لبنةً، وقد كان لنا من حضاراتنا وتاريخنا وأمجادنا الغابرة مدد أي مدد ... وها هي عمان تحقق من الإنجازات الشامخة ما يبرز أصالتها ويؤكد مزاياها النادرة وخصائصها الجليّة» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

إن من ينظر إلى عمان المعاصرة يجد أن التطور والتنمية قد شمل كل ركن بها دون تفريط في حضارتها وتاريخها وأمجادها. إنه الفكر السامي لجلالة السلطان الذي جعل من عمان وأهلها دولة حديثة، محافظة على مقوماتها الحضارية والثقافية، مستنيرة بقول جلالته: «إن الرغبة في بناء دولة عصرية تأخذ بأحدث أساليب العلم والتقنية لم تجعل هذا البلد يتنكر لتراثه العريق وأمجاده التليدة، بل سعى دائمًا إلى دمج الحداثة بالأصالة» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

لقد أولى جلالته الشباب جلَّ عنايته واهتمامه، فقال: «عقدنا العزم على إعطاء الشبيبة العمانية اهتمامًا خاصًا بهم من العناية والرعاية ورفع معنوياتهم ومستوياتهم؛ لكي يكونوا مؤهلين للمهام التي سيتحملونها وقادرين على المحافظة على كرامة هذا البلد واستقلاله على قواعدنا الإسلامية وتقاليدينا وعاداتنا العُمانية العريقة الموروثة من أجدادنا الأماجد» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). كما جاء إنشاء جامعة السلطان قابوس من أجل «إعداد أجيال من الشباب العماني الواعي المؤمن بدينه وأمته القادر على تسخير قدراته الخلاقة ومواهبه المتعددة ومهاراته العلمية والفكرية لخدمة وطنه والارتقاء بمجتمعه والمحافظة على هويته المتميزة وتراثه الحضاري الضارب في أعماق التاريخ» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

إن المتعمق في فكر جلالة السلطان يتبين له تركيزه على الشباب، وهذا يتوافق مع ما دعا إليه الفيلسوف الإغريقي أرسطو الذي قال: «إن السجايا الحسنة التي تتشكل لدى الشباب هي التي تصنع الفرق». ولقد أكد جلالته

في مختلف المناسبات على ضرورة غرس هذه السجايا في الشباب؛ حيث قال جلالته: «وإننا نؤكد على ضرورة أن تغرس هذه السجايا الحميدة والقيم الرفيعة في نفوس النشء منذ نعومة أظفارهم في البيت والمدرسة والمسجد والنادي وغيرها من محاضن التربية والتنشئة لتكون لهم سجايا يحميهم من التردّي في مهاوي الأفكار الدخيلة التي تدعو إلى العنف والتشدد والكرهية والتعصب والاستبداد بالرأي وعدم قبول الآخر وغيرها من الأفكار والآراء المتطرفة التي تؤدي إلى تمزيق المجتمع واستنزاف قواه الحيوية وإيراده موارد الهلاك والدمار والعياذ بالله» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

أما على صعيد السياسة الخارجية، فلقد كان لفكر جلالته الأثر البالغ في جعل السلطنة تحتل مكانة مرموقة بين دول العالم وتحظى باحترام الجميع وتقديرهم؛ إذ أشار جلالته في خطابه بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عمان عام ٢٠٠٩م إلى السياسة الخارجية للسلطنة قائلاً: «إن سياستنا الخارجية معروفة للجميع، وهي مبنية على ثوابت لا تتغير، قوامها العمل على استتباب الأمن والسلام والسعادة للبشرية كافة» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). ومن هذه المنطلقات استلهمت عمان نهج سياستها الخارجية التي لا تقبل التدخل في شؤون الآخر، ولا تقبل من الآخر أن يتدخل في شؤونها. وقد انعكس هذا على الداخل العماني أيضاً؛ فعمان نبذت الإرهاب والتطرف انطلاقاً من مبادئها الثابتة، ولم تتورط في حروب وصراعات، ولم تغرس في تربتها أي بذور من شأنها زعزعة استقرار الدول، حيث قال جلالته: «إن التطرف مهما كانت مسمياته والتعصب مهما كانت أشكاله والتحزب مهما كانت دوافعه ومنطلقاته، نباتات كريهة سامة ترفضها التربة العمانية الطيبة التي لا تنبت إلا طيباً، ولا تقبل أبداً أن تلقى فيها بذور الفرقة والشقاق» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). إن الفكر المعتدل الذي تبنته السلطنة وحازت به احترام جميع الدول والشعوب إنما أتى بفكر متسق من الداخل، ويمكن الاستدلال على ذلك من قول جلالته: «وكما أن الفكر متى ما كان متعددًا ومنفتحًا لا يشوبه التعصب كان أقدر أن يكون الأرضية الصحية والسليمة لبناء الأجيال ورفي الأوطان وتقدم المجتمعات،

فإن التشدد والتطرف والغلو على النقيض من ذلك، والمجتمعات التي تتبنى فكراً يتصف بهذه الصفات إنما تحمل في داخلها معاول هدمها ولو بعد حين» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

لم تسع عمان أبداً لصنع السلام من منطلق الضعف؛ فعمان وفق ما أراد لها فكر جلالته تمد يد السلام لكل الشعوب، وعكس ذلك خطاب جلالته بمناسبة العيد الوطني الخامس: «إننا نمد للسلام يداً من موقف القوي.. إننا قادرون بعون الله على ردع العدوان.. أياً كان حجمه.. لأن رجال قواتنا.. حماة عقيدة.. إننا نحمل السلاح دفاعاً عن العقيدة.. والوطن والكرامة.. ونمد أيدينا للسلام حرصاً على الوثام.. وحسن الجوار.. ورابطة الدم.. وإننا إذ نرحب بكل جهد مخلص.. لإحلال الوثام.. نحرص كل الحرص.. على أن تؤدي مساعي السلام.. إلى النتائج المرجوة منه» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). واستمراراً لهذا النهج قال صاحب الجلالة في خطابه بمناسبة العيد الوطني الخامس: «كما تستمر عمان في جهودها المتواصلة ونشاطاتها الباسلة في الأسرة الدولية وتسهم بنصيبها في حل المشاكل والقضايا العالمية إثباتاً لوجودها كعضو في هيئة الأمم المتحدة وإعراباً عن رغبتها الأكيدة في استقرار الأمن والسلام بين دول العالم المختلفة وإقامة علاقات الود والصداقة مع كل دولة تمد يد الصداقة لنا على أساس الاحترام المتبادل» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

والتسامح من أبرز القيم التي دعا إليها جلالة السلطان المعظم؛ إذ يرى جلالته في تعاليم الإسلام مصدراً للتسامح والتعايش السلمي بين الشعوب والأمم، ويرى فيها قوة ترشد العمانيين وتنير طريقهم نحو العمل وحسن المعاملة. وقد أشار البليك (٢٠١٧، ص. ٢٥٦) إلى نهج السلام والتسامح الذي يدعو إليه جلالة السلطان: «لقد جسد فكر واستراتيجية ونهج السلام والتسامح الإنساني جوهر الممارسة السياسية لجلالة السلطان قابوس المعظم منذ بداية مسيرة النهضة العُمانية الحديثة، انطلاقاً من حقيقة أن عمليات البناء والتنمية الوطنية وتشبيد الدولة العصرية تتطلب

توفير مقومات ضرورية في مقدمتها المناخ المواتي لذلك محلياً وإقليمياً ودولياً باعتبار أن السلام كل لا يتجزأ». وبفضل فكر جلالته اقترنت عمان المعاصرة بسمه التسامح وبناء التوافق، ونتيجة لكل هذا «امتلكت السلطنة بفضل توجهات جلالته وإيمانه العميق بالسلام، القدرة والشجاعة ليس فقط للتعبير بكل الوضوح والصراحة عن مواقفها ورؤيتها حيال مختلف المواقف والتطورات الخليجية والعربية والدولية، ولكنها كذلك عملت بجد والتزام من أجل وضع ذلك موضع التنفيذ في علاقاتها مع الدول الأخرى وفي إطار الثوابت العُمانية» (الملك، ٢٠١٧). وما حصول جلالته على جائزة السلام الدولية عام ١٩٩٨م إلا اعتراف وتقدير دولي بالدور الكبير الذي قام به جلالته - ولا يزال - في نشر السلام في العالم.

ثانياً: منطلقات النهضة التنموية والثقافية والسياسية

يشكّل الإنسان الأساس في بناء الدولة العمانية المعاصرة؛ ويعدّ الاهتمام به وإبراز طاقاته وإشراكه في بناء النهضة التنموية في السلطنة في مقدمة أولويات جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم الذي يدرك أن الإنسان هو هدف التنمية ومحورها ووسيلتها، فقال جلالته في خطابه الأول عام ١٩٧٠م: «أيها الشعب.. سأعمل بأسرع ما يمكن لجعلكم تعيشون سعادة لمستقبل أفضل، وعلى كل واحد منكم، المساعدة في هذا الواجب. كان وطننا في الماضي ذا شهرة وقوة، وإن عملنا باتحاد وتعاون فسنعيد ماضينا مرة أخرى، وسيكون لنا المحل المرموق في العالم العربي، كانت عمان بالأمس ظلاماً، ولكن بعون الله غداً سيشرق فجر جديد على عمان وعلى أهلها، حفظنا الله وكلل مساعيها بالنجاح والتوفيق» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

من هذا المنطلق اهتمت برامج التنمية في السلطنة ببناء الإنسان العماني علمياً ومهنيًا لممارسة مسؤلياته الوطنية في جميع المجالات؛ فتوافرت له السبل الكفيلة التي توصله إلى المراتب العليا، وتحقق له الأهداف المنشودة.

وقد أشار جلالته إلى أنه «لما كان الشباب هم حاضر الأمة ومستقبلها فقد أوليناهم ما يستحقونه من اهتمام ورعاية على مدار أعوام النهضة المباركة»؛ لذا قطعت التنمية تقدماً ملحوظاً في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فأُنشئت المدارس في كل أرجاء السلطنة وتوافرت الرعاية الصحية والاجتماعية، وأُتيحت فرص العمل للشباب العماني، إلى جانب دعم الأنشطة الاقتصادية والثقافية والرياضية والاهتمام بالمرأة ومؤسسات المجتمع المدني (وزارة الإعلام، ٢٠١٤).

المنطلقات التنموية

تولي الدولة العمانية المعاصرة الشباب العماني رعاية خاصة إدراكاً منها بأن هؤلاء الشباب هم قوة الحاضر، وأمل المستقبل، وبناء التنمية والتطور في مختلف المجالات؛ فأُنشأت مؤسسات التعليم في كل مكان من البلاد لتعليمهم، وهيات الفرص المتكافئة لهم جميعاً لتحقيق طموحاتهم على أساس حقوق المواطنة التي يتساوى فيها الجميع. وقد حظي التعليم باهتمام كبير من جلالته السلطان المعظم؛ فمنذ توليه مقاليد الحكم سعى إلى توفير التعليم المجاني لجميع المواطنين من منطلق أن التعليم هو أساس تقدم الشعوب، وقد أكد ذلك جلالته بقوله: «سيتعلم أبنائنا ولو تحت ظل الشجر» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). ويشير النظام الأساسي للدولة إلى أن «التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ترعاه الدولة، وتسعى لنشره وتعميمه»، حيث «توفر الدولة التعليم، وتعمل على مكافحة الأمية، وتشجع على إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة بإشراف من الدولة ووفقاً لأحكام القانون» (الجريدة الرسمية، ١٩٩٦). وتنظر الحكومة اليوم إلى التعليم بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، وعاملاً مهماً للقضاء على الفقر ومكافحته عن طريق تزويد الناس بالمهارات التي تزيد من قدرتهم على الكسب والحصول على فرص عمل أفضل، كما أنه ينمي القدرة على التواصل والانتماء الفعال في المجتمع (وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٣). لذلك حرصت الحكومة على إنشاء وزارة تعنى بالتعليم في عام ١٩٧٠م حملت اسم «وزارة المعارف»،

لنشر التعليم وفق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين، وتوفير تعليم حديث يأخذ بمتطلبات العصر ويحافظ على الأصالة، ويسهم في الارتقاء بمسيرة التقدم في البلاد. وتعمل الجهات المعنية بالتعليم، بشكل مستمر، على تطوير العملية التعليمية؛ لتكون متوافقة واحتياجات المجتمع المحلي، وملبية لتوجيهات جلالة السلطان المعظم بضرورة مراجعة النظام التعليمي حتى يكون منسجماً مع احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل (وزارة الإعلام، ٢٠١٤).

واستجابة للتوجيهات السامية لجلالة السلطان المعظم في افتتاح مجلس عمان عام ٢٠١٢م، وهي التي وجّه فيها بضرورة مراجعة سياسات التعليم وخطته وبرامجه وتطويرها بما يتوافق مع المتغيرات التي تشهدها السلطنة ومتطلبات التقدم العلمي؛ تبنى مجلس التعليم تطوير منظومة التعليم بجميع مكوناتها، ولم يقتصر دوره على تطوير فلسفه التعليم وإنما قام بوضع استراتيجية وطنية جديدة للتعليم حتى عام ٢٠٤٠م، يهدف من خلالها إلى النهوض بمستوى مخرجات التعليم في البلاد (مجلس التعليم، ٢٠١٧). وتتضمن وثيقة فلسفة التعليم ستة عشر مبدأ، وهي: النمو المتكامل للمتعلم، والهوية والمواطنة، والعزة والمنعة الوطنية، والقيم والسلوكيات الحميدة، والتربية على حقوق الإنسان وواجباته، والمسؤولية والمحاسبة، والتربية على مبدأ الشورى، والتربية من أجل التنمية المستدامة، والتعليم مسؤولية وشراكة مجتمعية، والتعليم عالي الجودة للجميع، والتعليم والعمل، ومجتمع المعرفة، والتكنولوجيا، والبحث العلمي والابتكار، وريادة الأعمال والمبادرات، والتربية من أجل السلام والتفاهم، والتعليم مدى الحياة (مجلس التعليم ٢٠١٧).

وأولت الحكومة اهتماماً كبيراً بالاقتصاد الوطني، وينطلق تطور النظام الاقتصادي في السلطنة من الرؤية الحكيمة لجلالة السلطان المعظم التي وضعها جلالتة في النظام الأساسي للدولة الذي ينص في المادة (١١) من المبادئ الاقتصادية على ما يأتي: «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة ومبادئ

الاقتصاد الحر وقوامه التعاون البناء المثمر، والنشاط العام والنشاط الخاص» (الجريدة الرسمية، ١٩٩٦). تقوم منطلقات النهضة الاقتصادية في السلطنة على فلسفة تنوع الاقتصاد، وتشجيع القطاع الخاص الذي ينمو اليوم بشكل متسارع ومواز للقطاع الحكومي. كما تم الإعداد للرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني (عمان ٢٠٤٠) من قبل المجلس الأعلى للتخطيط، وأخذ في الحسبان التقييم الذي قامت به الأمانة العامة للمجلس للرؤية المستقبلية ٢٠٢٠ والتطورات الاقتصادية والاجتماعية على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية. وتركز رؤية (عمان ٢٠٤٠) على تحديد الفرص المتاحة والاستغلال الأمثل للمزايا النسبية لكل قطاع اقتصادي وبخاصة المطارات والموانئ والمناطق الصناعية، إضافة إلى الموارد المتوافرة بما يحقق تنوع مصادر الدخل والتوسع في مشاريع التشغيل الذاتي مع التأكيد على أهمية التوزيع المتوازن للتنمية على مختلف المحافظات بما يتناسب مع حجم احتياجات كل محافظة (وزارة الإعلام، ٢٠١٤)

المنطلقات الثقافية

رافق النهضة التنموية الحديثة في البلاد اهتمامٌ كبير بالتراث والثقافة العمانية التي نالت حرص جلاله السلطان المعظم، وجاء الاهتمام بمفردات التراث والثقافة والفنون منطلقاً من مبدأ بناء دولة عصرية تأخذ بأساليب العلم والتقنية، وفي الوقت ذاته الاعتراز بتراثها وأمجادها العريقة. وفي هذا المجال حرصت السلطنة على إنشاء وزارة للتراث والثقافة وهيئة عامة للصناعات الحرفية بالإضافة إلى العديد من المؤسسات الثقافية الأخرى التي أنيطت بها مسؤولية الحفاظ على التراث العماني، وتعزيز دوره في عمليات التنمية المستدامة، كما تم تخصيص عام ١٩٩٤ م عاماً وطنياً للتراث. واهتمت السلطنة بالمعالم والحارات القديمة والمواقع الأثرية، وقامت بترميمها وتأهيلها بمنهجية علمية للحفاظ على أصالتها واستدامتها وترسيخ القيم الثقافية والحضارية المرتبطة بها، كما نجحت في إدراج عدد من المواقع التي تمثل التراث الثقافي والطبيعي للبلاد في قائمة التراث المادي

العالمي وعدد من المفردات الثقافية في قائمة التراث غير المادي العالمي (AI-) (2009; 2008, Belushi).

وتعد المعارض والمهرجانات الثقافية من أبرز روافد الثقافة في عمان، ومن تلك المعارض يبرز معرض مسقط الدولي للكتاب بما يصاحبه من فعاليات وندوات فكرية بوصفه أكبر حدث ثقافي سنوي على مستوى السلطنة، وعلى صعيد المهرجانات الثقافية فقد أصبح كل من مهرجان مسقط ومهرجان صلالة حدثين سنويين بارزين يقدمان الثقافة العمانية عبر مجموعة من الفعاليات والأنشطة التي تستهدف مختلف شرائح المجتمع، بالإضافة إلى إسهامهما الكبير في الترويج السياحي للسلطنة.

وتفتخر السلطنة بإنشاء هيئة للوثائق والمخطوطات تستهدف إيجاد نظام عصري شامل لإدارة الوثائق والمحفوظات في السلطنة، وقد تمكنت الهيئة من جمع كم هائل من المخطوطات الورقية والإلكترونية في مختلف العلوم بالإضافة إلى الخرائط والصور والطوابع والعملات (وزارة الإعلام، ٢٠١٧). وهناك مؤسسات ثقافية وأدبية أخرى تسهم في تنشيط الحركة الثقافية والفكرية في السلطنة كالمنتدى الأدبي والنادي الثقافي والجمعية العمانية للكتاب والأدباء، بالإضافة إلى مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم الذي ينظم العديد من المؤتمرات والفعاليات، ويشرف على كراسي السلطان قابوس العلمية وجائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب، وجمعية التصوير الضوئي وغيرها (وزارة الإعلام، ٢٠١٦).

المنطلقات السياسية

حرص جلالة السلطان المعظم على إرساء دعائم قوية لبناء صروح النهضة العمانية المعاصرة التي تجسد الوحدة الوطنية بين المواطنين، وتثبت دعائم الأمن والاستقرار، وتبث روح التضامن والتكافل والتماسك بين العمانيين في إطار الهوية العمانية الجامعة (وزارة الإعلام، ٢٠١٦)؛ إذ قال جلالتة: «خطتنا في الداخل أن نبني بلدنا ونوفر لجميع أهله الحياة المرفهة والعيش

الكريم، وهذه هي غاية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق مشاركة أبناء الشعب في تحمل أعباء المسؤولية ومهمة البناء، ولقد فتحنا أبوابنا لمواطنينا في سبيل الوصول إلى هذه الغاية، وسوف نعمل جادين على تثبيت حكم ديمقراطي عادل في بلادنا في إطار واقعنا العماني العربي وحسب تقاليد وعادات مجتمعنا» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

وتشكل الجولات السامية لجلالة السلطان المعظم ابتكاراً عمانياً في مجال المشاركة السياسية للمواطنين، وهي ذات أبعاد اقتصادية وسياسية متعددة، كما أنها تعدّ تجلياً من تجليات التجربة البرلمانية العمانية الحديثة التي جمعت بين الأصالة والمعاصرة. ولقد توجت هذه المسيرة الديمقراطية بمنح مجلس عمان في الفترة الخامسة التي بدأت انعقادها السنوي الأول (٢٠١١-٢٠١٢) مجموعة من الصلاحيات التشريعية والرقابية التي تعد علامة بارزة في مسيرة الشورى العمانية (وزارة الإعلام، ٢٠١٤).

وتنتهج السلطنة في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية نهجاً يقوم على ترسيخ قيم السلام والتعايش والتسامح والحوار، وبذلك استطاعت السلطنة أن تكسب احترام المجتمع الدولي وتقديره. وقد انضمت السلطنة إلى عضوية العديد من المنظمات الإقليمية والدولية الهامة، كجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي عضو مؤسس فيه، بالإضافة إلى العديد من المنظمات الدولية مثل: منظمة الأمم المتحدة (وزارة الإعلام، ٢٠١٦). وتتميز السلطنة بعلاقاتها الجيدة مع العالم أجمع، وهي ملتزمة بالمواثيق الدولية ومبادئ الأمم المتحدة لتحقيق التقدم والازدهار وتثبيت دعائم الاستقرار العالمي. وكان تفاعل السياسة الخارجية للسلطنة واعياً ومتوازناً حيال الأحداث التي وقعت في المنطقة والعالم؛ فلم تبين مواقفها على مواقف الآخرين والمؤثرات الخارجية ولكنها تنطلق من وعي جلالته السلطان العميق وحكمته وخبراته الواسعة التي أكسبته الثقة والمصداقية على الصراحة والوضوح في التعامل مع مختلف المواقف والقضايا. وتظهر مبادئ السياسة العمانية في خطب جلالاته، حيث قال:

«قد أثبت النهج الذي اتبعناه في سياستنا الخارجية خلال العقود الماضية جدواه وسلامته بتوفيق من الله، نحن ملتزمون بهذا النهج الذي يقوم على مناصرة الحق والعدل والسلام والأمن والتسامح والمحبة والدعوة إلى تعاون الدول من أجل توطيد الاستقرار وزيادة النماء والازدهار ومعالجة أسباب التوتر في العلاقات الدولية بحل المشكلات المتفاقمة حلاً دائماً وعادلاً لتعزيز التعايش السلمي بين الأمم يعود على البشرية بالخير العميم» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

ثالثاً: سمات الاستراتيجية الإعلامية العمانية

تتميز السياسة الإعلامية العمانية بوضوح المرتكزات والأهداف التي رسمها لها منذ بدء النهضة جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، إذ قال جلالتة في خطابه بمناسبة العيد الوطني الثاني عام ١٩٧٢م: «إن أجهزة الإعلام هي المرأة التي تعكس ما يدور في البلاد وهذه المرأة يجب أن تكون صافية نقية صادقة مع نفسها ومع الآخرين» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). وتظهر تلك المرتكزات والأهداف في رؤية وزارة الإعلام ورسالتها؛ إذ تشير الوزارة في رسالتها إلى أنها تتطلع نحو «إعلام متقدم يواكب المتغيرات الإقليمية والدولية بما يتفق والسياسة العامة للدولة، ويستند في أدائه على الجودة، والنوعية، والمهنية في تلبية الاحتياجات المعرفية للمجتمع، من خلال الالتزام بمبادئ المصداقية والمسؤولية والقدرة التنافسية»، وتشير الوزارة في رسالتها إلى أنها تطمح إلى «تطوير رسالة إعلامية وطنية، تعمل على ترتيب أولويات المجتمع العُماني بما يتفق وحاجاته المعرفية، ويعزز هويته الوطنية، وتطلعاته نحو المستقبل، وبما يتفق مع تحقيق التنمية المستدامة والتوعية الشاملة المستمرة وفق السياسة العامة للدولة والمحافظة على مصالحه العليا» (وزارة الإعلام، ٢٠١٨).

كما سعى الإعلام العُماني منذ بدء النهضة إلى تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية تتمثل في «نشر وتعزيز قيم الوحدة الوطنية وترسيخ الولاء

للوطن ولجلالة السلطان المعظم، والمساهمة في تنمية الموارد البشرية بالمعارف المتجددة ومواكبة المجتمع المعرفي والتوعية بدورها الأساسي في البناء والتنمية والمحافظة على المكتسبات، وترسيخ قيم ومبادئ المجتمع العماني الأصيلة، وتأكيد انتماء السلطنة العربي والإسلامي، وبث ثقافة العمل والتنمية الوطنية وترسيخ مفهوم المحافظة على البيئة والتوافق المتوازن بين استدامة الموارد الطبيعية والتنمية الشاملة، وتحقيق أسس التكافل الاجتماعي والتوافق المتوازن بين الأصالة والحداثة» (وزارة الإعلام، ٢٠١٨) .

وتقوم السياسة الإعلامية العُمانية على مرتكزات تتمثل في «مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وقيمه السمحة النبيلة، والنظام الأساسي للدولة، ... والفكر السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ومنهجه الرشيد في الحكم ورؤيته السديدة لدور وسائل الإعلام في تنمية قدرات المواطن وتوعيته بدوره الأساسي في البناء والتنمية، والتشريعات والقوانين والأطر المنظمة للعمل الإعلامي والمواثيق والقيم والمبادئ التي تستند إليها أخلاق المهنة وممارستها، والموروث العماني» (وزارة الإعلام، ٢٠١٨).

ويرتكز الخطاب الإعلامي العُمني على أسس وأولويات تحكم أداءه لرسالته على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ فعلى المستوى الداخلي ينطلق الإعلام العماني من أسس «الوحدة الوطنية والمحافظة على المكتسبات وتوضيح مفهوم المواطنة، والتوعية الشاملة في البناء والانتماء والمستقبل، والمشاركة في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية، وإبراز الجهود في كافة المجالات وتعزيز قيمة الحوار النقدي التفاعلي البناء، وتأسيس مبدأ العمل وإبراز المواهب الشابة»، أما على المستوى الخارجي فينطلق من أسس «احترام سيادة الوطنية لكل دولة وعدم التدخل في شؤون الغير، ومراعاة مبدأ حسن الجوار، ونبذ الطائفية والمذهبية والعنصرية ومناصرة القضايا العادلة في المحافل الدولية، والجنوح إلى السلم وحل القضايا بالطرق السلمية، وتبادل

المصالح مع الجميع وكسب الأشقاء والأصدقاء» (وزارة الإعلام، ٢٠١٨).

المراجع

البلبيك، عماد (٢٠١٧). *فكر الدولة: رؤية جلالة السلطان لعمان الحديثة*. مسقط: مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان.

الجريدة الرسمية (١٩٩٦). *مرسوم سلطاني رقم ١٠١/١٩٩٦ بإصدار النظام الأساسي للدولة*. مسقط.

روسكو، أدريان. (٢٠١٧). *النهضة العمانية معان ودلالات عديدة*. ترجمة: مسلم بن علي المعني. جريدة عمان، ١٢ ديسمبر ٢٠١٧ م.

مجلس التعليم (٢٠١٧). *فلسفة التعليم في سلطنة عمان*. مسقط: مجلس التعليم.

وزارة الإعلام (٢٠١٤). *عمان ٢٠١٣-٢٠١٤*. مسقط: وزارة الإعلام.

وزارة الإعلام (٢٠١٥). *كلمات وخطب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم*. مسقط: وزارة الإعلام.

وزارة الإعلام (٢٠١٦). *عمان ٢٠١٦*. مسقط: وزارة الإعلام.

وزارة الإعلام (٢٠١٨). *بيان وزارة الإعلام أمام مجلس الشورى بتاريخ ٢٩-٣٠/٤/٢٠١٨ م*. مسقط.

وزارة الإعلام (٢٠١٧). *عمان ٢٠١٧*. مسقط: وزارة الإعلام.

وزارة الاقتصاد الوطني (٢٠٠٣). *تقرير التنمية البشرية الأول*. مسقط: وزارة الاقتصاد الوطني.

Al-Belushi, M. A. K. 2009. Oman's Archaeological Heritage: A brief history of its management. In: Fred Scholz (Ed.) *Oman-Germany Cultural and Scientific*

Relations. Symposium Free University of Berlin. Berlin: Verlag Hans Schiler. ISBN 7-270-89930-3-978. Pp. 27–38.

Al-Belushi, M. A. K. 2008. Managing Oman's archaeological resource: historical perspectives. *Public Archaeology*, 149-173 :(3)7.



الفصل الرابع التنظيم الإداري للدولة

التنظيم الإداري للدولة

تبلورت مقومات الدولة العمانية المعاصرة بأركانها الإدارية والسياسية والاقتصادية بعد أن تولى جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم مقاليد الحكم في البلاد، ولقد قطع جلالتة عهداً على نفسه منذ أول يوم اعتلى فيه سدة الحكم أن يبني دولة عصرية، وقد اقتضى ذلك بذل جهود جبارة لتأسيس البنية الأساسية، وبناء أجهزة الدولة المختلفة بما يتماشى ومتطلبات العصر. وقد أشار جلالتة في أكثر من سياق إلى أن تطوّر أي أمة مرهون برغبة أبنائها وإرادتهم لبناء حاضرهم والتخطيط لمستقبلهم؛ فقال جلالتة في كلمته بمناسبة افتتاح الفترة الخامسة لمجلس عمان عام ٢٠١١م: «وإذا كان التطور كما هو معلوم سنة من سنن الكون إلا أنه لا بد لتحقيقه من توفير أسباب عديدة في مقدمتها الإرادة القوية والعزيمة الصادقة ومواجهة التحديات والإصرار على تذليل الصعوبات والعقبات، لذلك كان على



إن تطوّر أي أمة مرهون برغبة أبنائها وإرادتهم لبناء حاضرهم والتخطيط لمستقبلهم.

كل أمة ترغب في الحياة بكل ما تشمله هذه الكلمة من معنى أن تشمر عن ساعد الجد، فتعمل بلا كلل أو ملل، وفي إخلاص وتفان، وحب للبدل والعطاء، مستغلة طاقاتها ومهاراتها، مستثمرة مواردها وإمكاناتها من أجل بناء حاضر مشرق عظيم والإعداد لمستقبل زاهر كريم، وإنه لمن توفيق الله أن أمد العمانيين بقسط وافر من هذه الأسباب فتمكنوا خلال العقود الأربعة المنصرمة من تحقيق منجزات ستظل خير شاهد لا ينكرها ذو بصر وبصيرة» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

دولة المؤسسات والقانون

كانت عمان قبل تولي جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سدة الحكم فيها تفتقر لكثير من مقومات الدولة الأساسية كالوزارات والتشريعات والقوانين والبنى الأساسية التي يأتي في مقدمتها المدارس والمستشفيات والطرق وشبكات الكهرباء والمياه، ولذلك فقد قطع جلالته عهدا على أن يبني عمان ويرتقي بها إلى مصاف الدول الحديثة.

لقد وضع جلالته هدفا ساميا ورؤية واضحة المعالم لجعل عمان دولة عصرية، ويمكن رؤية ذلك في خطابات جلالته المبكرة للشعب؛ حيث قال جلالته في خطابه الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني الثاني في عام ١٩٧٢م: «وهدفنا أن نرى عمان وقد استعادت حضارتها الأفلة وقامت من جديد واحتلت مكانتها العظيمة بين شقيقاتها العربيات في النصف الثاني من القرن العشرين وأن نرى العماني يعيش على أرضه سعيدا وكريما» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). لقد سعى جلالته على الدوام إلى جعل عمان في المكانة المرموقة التي تستحقها، وذلك عبر تأسيسه لدولة عصرية حازت احترام العالم أجمع وذلك بفضل نظمها التشريعية والإدارية التي تتسق والنظم الدولية.

وقد أولى جلالته منذ فجر النهضة المباركة عناية كبيرة بتقييم أداء الحكومة وما حققت من منجزات ومراجعة الجوانب التي تستدعي مزيدا

من التطوير، حيث قال جلالته في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني الثاني في عام ١٩٧٢م: «إننا نباهي ونعتز بما حققناه لبلادنا خلال العامين المنصرمين ولم يكن بلوغ ما وصلنا إليه شيئاً ميسوراً فقد اقتضى تفكراً واختباراً وتخطيطاً وإنجازاً، ولعله من المفيد أن نذكر في هذا اليوم أنه لا بد من وقفة لمحاكاة النفوس ونراجع فيها الأمور لنرى مدى المسافة المقطوعة» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

إن المتتبع لمسيرة النهضة العمانية منذ نشأتها سيلاحظ التطور الكبير والمستمر للجهاز الإداري للدولة؛ ففي عام ١٩٧٠م كان هذا الجهاز يتألف من وحدتين إداريتين - إحداهما تعنى بالشؤون الداخلية والأخرى بالشؤون الخارجية تساندتهما دوائر محدودة من حيث العدد والانتشار مثل دائرة الشؤون المالية ودائرة الجمارك ودائرة البلدية ودائرة الأوقاف، ثم تطور هذا الجهاز عبر السنوات مواكبا التطورات المتسارعة التي صاحبت مسيرة التنمية في البلاد، فاستحدثت الوزارات والهيئات والوحدات الحكومية، وغطت الخدمات التي تقدمها الحكومة كل أرجاء البلاد.

وتعد وزارات الداخلية والعدل والمعارف والصحة والإعلام والشؤون الاجتماعية والعمل من بين أوائل الوزارات التي أسست في السنوات الباكورة للنهضة، حيث أوكلت إليها مسؤوليات إرساء دعائم العدل، واستتباب الأمن والاستقرار، وتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية، وتنمية المجتمع، وإيصال صوت عمان إلى العالم. ولإخراج البلاد من العزلة التي رزحت تحت وطأتها ردحا من الزمن؛ استحدثت الحكومة وزارة للخارجية لتكون نافذة واسعة تمد الدولة من خلالها يد الصداقة إلى العالم أجمع، ومنبرا من منابر إشاعة الوثام والتعايش والتفاهم والسلام بين الشعوب، فأسهم إنشاء هذه الوزارة في انضمام السلطنة المبكر إلى عضوية كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

ونظراً لأهمية الاقتصاد واعتماد الدولة العصرية عليه حرصت الحكومة على بناء اقتصاد وطني تستقي منه أجهزة الدولة المختلفة مواردها التي

تمكّنها من القيام بوظائفها ومهامها على أحسن وجه؛ فأمر جلالته في عام ١٩٧١م بإنشاء أول وزارة للاقتصاد، وقد أوكل إلى هذه الوزارة مسؤولية تنمية القطاعات الاقتصادية الأساسية كالزراعة والصناعة والثروة السمكية والتجارة والجمارك والموانئ، كما أمر جلالته بإنشاء دائرة للحسابات المركزية ومجلس للنقد العماني، ومجلس المناقصات.

ولما كان التخطيط سمة أساسية من سمات الدولة العصرية فقد حرص جلالة السلطان المعظم على إنشاء أجهزة حكومية تشرف على عمليات التخطيط، وقد تغيرت أسماء تلك الأجهزة واختصاصاتها عبر العقود الماضية لتتواءم وحركة التنمية المتسارعة التي تشهدها البلاد؛ ومن تلك الأجهزة دائرة التخطيط والإعمار، والمجلس المؤقت للتخطيط، والمجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والإنمائي، ووزارة التنمية، واللجنة العليا لتخطيط المدن، والمجلس الأعلى للتخطيط.

واستمرت الحكومة عبر السنوات الأولى للنهضة في إنشاء وحدات الجهاز الإداري للدولة، بما يدعم مسيرة البناء والتنمية في مختلف ميادينها حتى عام ١٩٧٥م حين صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٦/١٩٧٥ الذي تضمن قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة، وهو يعدّ نقطة تحوّل أساسية في مجال تطوير ذلك الجهاز، وأول تشريع أرسى الأسس القانونية التي نظمت الجهاز الإداري في السلطنة بما في ذلك مجلس الوزراء والمجالس المتخصصة والوزارات والدوائر الأخرى، وقد ظل العمل قائماً بذلك المرسوم منذ عام ١٩٧٥م حتى صدور النظام الأساسي للدولة عام ١٩٩٦م (الجريدة الرسمية، ١٩٧٥؛ ١٩٩٦).

وتتكون السلطة التنفيذية للدولة - بناء على التنظيم الإداري الحالي للدولة - من السلطان، ومجلس الوزراء، والوزارات، والهيئات العامة، والمجالس المتخصصة، والجهات الأمنية والعسكرية. والسلطان هو رئيس الدولة ورمز الوحدة الوطنية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ذاته مصونة، واحترامه واجب، وأمره مطاع (المادة ٤١ من النظام الأساسي للدولة)،

أما مجلس الوزراء الذي يعاون السلطان في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها فقد أنيطت به العديد من المهام التي من بينها رفع التوصيات إلى جلالة السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنفيذية والإدارية التي تهم الحكومة، واقتراح مشروعات القوانين والمراسيم، ورعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي، وتحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية واقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذها، ومناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة بعد عرضها على مجلس عمان، ورفعها إلى جلالة السلطان للاعتماد، ومتابعة تنفيذها، ومناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصاتها واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها، والإشراف على سير الجهاز الإداري للدولة ومتابعة أدائه لواجباته والتنسيق فيما بين وحداته، والإشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات وأحكام المحاكم بما يضمن الالتزام بها، وأية اختصاصات أخرى يخوله إياها السلطان أو تخول له بمقتضى أحكام القانون (الجريدة الرسمية، ١٩٩٦).

وتعزيزاً لنهج الشورى العماني «وسعيًا من الحكومة لتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي والاستفادة من خبرات أهل العلم وذوي الاختصاص بما يسهم في تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة وخدمة الصالح العام» فقد صدر المرسوم السلطاني رقم ١٩٩٧/٨٦ م بإنشاء مجلس عمان الذي يتكون من مجلسي الدولة والشورى (الجريدة الرسمية، ١٩٩٧). وكان النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٩٩٦/١٠١ م قد نص قبل ذلك على إنشاء مجلس عمان الذي يتكون من مجلسي الدولة والشورى مؤذنا بدخول عمان مرحلة جديدة من مسيرة العمل القائم على الشورى (الجريدة الرسمية، ١٩٩٦). وبموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/٩٩ م الخاص بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة فقد منح

المجلسان صلاحيات تشريعية ورقابية تم تضمين أحكامها في ذلك النظام لتمكين المجلسين من تحقيق أهدافهما بمجموعة أوسع من الصلاحيات (الجريدة الرسمية، ٢٠١١).

إن أبرز ما يميز مسيرة الشورى العمانية هو التدرج الذي مرت به وذلك «مراعاة لظروف وواقع المجتمع العماني» (وزارة الإعلام، ٢٠١٨)؛ إذ بدأت هذه المسيرة في مطلع العقد الثاني من النهضة المباركة بتأسيس المجلس الاستشاري للدولة في عام ١٩٨١م، ثم إنشاء مجلس الشورى في عام ١٩٩١م. وقد أكد جلاله السلطان المعظم في افتتاحه للفترة الثالثة لمجلس عمان بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣م عزمه على «ترسيخ منهج الشورى وتطويره بما يلي مصلحة الوطن ويستجيب لتطلعات المواطنين» مؤكدا حرصه على أن «تكون لعمان تجربتها الخاصة في ميدان العمل الديمقراطي ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الوطنية، وهي تجربة يتم بناؤها لبنة لبنة على أسس ثابتة من واقع الحياة العمانية ومعطيات العصر الذي نعيشه، يشهد على ذلك ما سبق اتخاذه من خطوات متدرجة في هذا المضمار آخرها منح حق الانتخاب لجميع المواطنين رجالا ونساء ممن تتوافر فيهم الشروط القانونية» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

أولت الدولة القضاء أهمية كبرى، حيث نص النظام الأساسي للدولة على استقلال السلطة القضائية انطلاقا من مبدأ «سيادة القانون أساس الحكم في عمان» (الجريدة الرسمية، ١٩٩٦). ومع صدور قانون تنظيم السلطة القضائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٩٩٩/٩٠، الذي عدل بموجب بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/١٤ ترسخ مبدأ استقلال القضاء؛ إذ «لا سلطان على القضاة في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية جهة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة» (الجريدة الرسمية، ١٩٩٩؛ ٢٠٠١).

ونصت المادة (٦٦) من النظام الأساسي للدولة بأن «يكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة وبين القانون صلاحياته في الشؤون الوظيفية للقضاة والادعاء العام»، وتم

إنشاء المجلس الأعلى للقضاء بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٩)، ويتشكل من السلطان (رئيساً)، ورئيس المحكمة العليا (نائباً للرئيس)، وعضوية كل من: رئيس محكمة القضاء الإدارية، والمدعي العام، وأقدم نائب رئيس المحكمة العليا، ورئيس دائرة المحكمة الشرعية بالمحكمة العليا، ونائب رئيس محكمة القضاء الإداري، وأقدم رئيس محكمة استئناف (الجريدة الرسمية، ٢٠١٢).

ويهدف المجلس الأعلى للقضاء إلى ترسيخ القيم والمثل وأخلاقيات العمل القضائي ورعاية نظمه، إضافة إلى العمل على استقلال القضاء وتطويره في البلاد. ويختص المجلس الأعلى للقضاء برسم السياسة العامة للقضاء، والعمل على ضمان سير العمل بالمحاكم والادعاء العام وتطويره، والعمل على تطوير إجراءات التقاضي وتقريبه من المتقاضين، والنظر في ترشيحات الجهات القضائية المختصة في التعيين والترقية، واقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء وإبداء الرأي فيما يعرض منها من قبل الجهات الأخرى، وإبداء الرأي في مشروعات اتفاقيات التعاون القضائي بين السلطنة والدول الأخرى (الجريدة الرسمية، ٢٠١٢).

النظام الأساسي للدولة

توَجَّ التطور في التنظيم الإداري للدولة بصدر النظام الأساسي للدولة عام ١٩٩٦م، وهو يمثل دستور عمان ويوفر الإطار القانوني لتطوير كل التشريعات والسياسات الحكومية وتنفيذها. ويعد الدستور لأي دولة «القانون الأساسي الأعلى الذي يرسي القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة، ويحدد السلطات العامة فيها، ويرسم لها وظائفها، ويضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها، ويقرر الحريات والحقوق العامة، ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها» (البحري، ٢٠٠٩، ص. ٨).

يشكل النظام الأساسي للدولة الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم ١٠١/١٩٩٦ الأساس لكل التشريعات القانونية في البلاد؛ وذلك انطلاقاً من

رؤية جلالته بأهمية وجود دستور يكون بمنزلة الإطار الذي تستند إليه المؤسسات التشريعية والسياسية بالسلطنة؛ وحددت فيه حقوق المواطنين العمانيين وواجباتهم بما في ذلك حرية التعبير والتجمع، وحق المشاركة في القرارات السياسية للدولة، وحق الملكية الخاصة، والحق في الخصوصية الشخصية، وحرية الدين، والمساواة بين الجنسين. ولقد استمد هذا النظام «كافة تلك الحقوق من التقاليد الإسلامية والعمانية، وبالتالي فهو يمثل تنظيماً حديثاً للتقاليد والممارسات العمانية المتأصلة، كما أنه يوفر إطاراً لتطور التشريعات والمؤسسات والمشاركة السياسية مستقبلاً» (وزارة الخارجية، ٢٠١٨).

وقد حدد جلالته السلطان المعظم مقتضيات صدور هذا النظام بقوله في خطابه الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني السابع والعشرين: «وتتويجا لجهود ربع قرن من العمل الباذل، والعطاء المثمر، فقد أصدرنا، كما تعلمون - أيها المواطنون الكرام - النظام الأساسي للدولة الذي هو خلاصة التجربة الرائدة التي خضناها خلال الفترة الماضية، وقد عرّفت هذه الوثيقة التاريخية الدولة ونظام الحكم فيها، وحددت المبادئ الموجهة لسياستها في المجالات المختلفة. كما بينت الحقوق والواجبات العامة، وفصلت الأحكام الخاصة لرئيس الدولة، ومجلس الوزراء والقضاء. وأشارت إلى المجالس المتخصصة، والشؤون المالية، ومجلس عمان، وأحالت بيان الأحكام في كل منها إلى المراسيم والقوانين التي سوف تصدر في هذا الشأن. ولا شك أن هذا النظام يعد القاعدة الأساسية التي ننطلق من خلالها لتحقيق المزيد من التقدم والرقي والتطور» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

وفي عام ٢٠١١م أجريت بعض التعديلات على النظام الأساسي للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/٩٩، وذلك لمقتضيات ترتبط بتطوير مسيرة الشورى في البلاد لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين، ولإشراك جميع أفراد المجتمع في مسيرة التنمية الشاملة بما يتماشى ومتطلبات التطور المنشود (الجريدة الرسمية، ٢٠١١).

المبادئ الموجهة لسياسة الدولة

حدّد الباب الثاني من النظام الأساسي للدولة المبادئ الموجهة لسياسة الدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية التي تشكّل المرجعية التي تنبثق منها توجهات النظام السياسي للدولة على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية كافة. وقد أكد ذلك حضرة صاحب الجلالة في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني السابع والعشرين بقوله: «فإن هذا النظام يعد القاعدة الأساسية التي ننطلق من خلالها لتحقيق المزيد من التقدم والرفق والتطور، وهو يرسم صورة صادقة واضحة للمبادئ التي نلتزم بها في سياساتنا الداخلية والخارجية، والتي تهدف في جملتها إلى بناء الإنسان العماني، وتطوير قدراته الذاتية، وخبراته العلمية والعملية» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

المبادئ السياسية

نص النظام الأساسي للدولة على عدد من المبادئ السياسية التي ركّزت على المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها، والدفاع عنها ضد كل عدوان، مع التأكيد على التعاون وتوثيق أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وكذلك مراعاة المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية وقواعد القانون الدولي المعترف بها؛ بما يؤدي إلى إشاعة السلام والأمن بين الدول والشعوب. كما نص النظام الأساسي للدولة على عدد من المبادئ السياسية التي تنظم الشأن الداخلي في البلاد، وركّزت هذه المبادئ على إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمه وشريعته الإسلامية، معتزة بتاريخه، أخذة بالمفيد من أساليب العصر وأدواته، وحريصة على إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والمساواة للمواطنين، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن (الجريدة الرسمية، ١٩٩٦).

المبادئ الاقتصادية

تنطلق المبادئ الاقتصادية من الرؤية المستقبلية التي أرادها جلاله السلطان المعظم للاقتصاد العماني وأكد فيها أن الاقتصاد العماني يجب أن يعمل على تحقيق تحوّل استراتيجي فيما يتعلق بالموارد التي يبنّي عليها «فلا يبقى معتمداً على الإنفاق الحكومي وعلى الموارد النفطية، والعمالة الوافدة، وإنما ينتقل إلى طور آخر أفضل وأشمل يجد قواعده المتينة الراسخة في المبادرات الخاصة، والعمالة الوطنية المتدربة، والموارد المتجددة المتنامية» بما يؤدي إلى «رفع مستوى المعيشة للمواطنين العمانيين، وضمان استفادتهم، أينما كانوا في مختلف المناطق، من ثمار عملية التنمية» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

وقد نص النظام الأساسي للدولة على عدد من المبادئ الاقتصادية منها: أن الاقتصاد الوطني أساسه العدالة ومبادئ الاقتصاد الحر، وقوامه التعاون البناء المثمر بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وفقاً للخطة العامة للدولة وفي حدود القانون (الجريدة الرسمية، ١٩٩٦).

المبادئ الاجتماعية

نص النظام الأساسي للدولة على عدد من المبادئ الاجتماعية التي جاء في مقدمتها أن العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعائم للمجتمع تكفلها الدولة، وأن التعاضد والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، وتعزيز الوحدة الوطنية واجب، وأن الدولة تمنع كل ما يؤدي للفرقة أو الفتنة أو المساس بالوحدة الوطنية. كما نصت هذه المبادئ على أن الأسرة أساس المجتمع، وأن القانون ينظم وسائل حمايتها، والحفاظ على كيانها الشرعي، وتقوية أواصرها وقيمها، ورعاية أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم. ونصت هذه المبادئ أيضاً على أن الدولة تكفل للمواطن وأسرتة المعونة في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وفقاً

لنظام الضمان الاجتماعي، وتعمل على تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة، كما تعنى الدولة بالصحة العامة وتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن. ونصت المبادئ الاجتماعية أيضاً على أن الدولة تعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها ومنع التلوث عنها، وتسنى القوانين التي تحمي العامل وصاحب العمل وتنظم العلاقة بينهما، وأن المواطنين متساوون في تولي الوظائف العامة وفقاً للشروط التي يقرها القانون (الجريدة الرسمية، ١٩٩٦).

المبادئ الثقافية

تضمن النظام الأساسي للدولة عدداً من المبادئ الثقافية التي ركزت بشكل أساسي على التعليم وتنمية التفكير العلمي والمحافظة على التراث؛ إذ نصت هذه المبادئ على أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، ترعاه الدولة وتسعى لنشره وتعميمه، وأن الهدف منه هو رفع المستوى الثقافي العام وتطويره وتنمية التفكير العلمي، وإذكاء روح البحث، وتلبية متطلبات الخطط الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد جيل قوي في بنيته وأخلاقه، يعتز بأتمته ووطنه وتراثه، ويحافظ على منجزاته، وبينت هذه المبادئ أن الدولة توفر التعليم العام وتعمل على مكافحة الأمية، وتشجع على إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة بإشراف من الدولة، وترعى التراث الوطني وتحافظ عليه، وتشجع العلوم والفنون والآداب والبحوث العلمية وتساعد على نشرها.

المبادئ الأمنية

حدد النظام الأساسي المبادئ الأمنية الأساسية للدولة وتتمثل في أن السلام هدف الدولة، وسلامة الوطن أمانة في عنق كل مواطن، ومجلس الدفاع هو من يتولى النظر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطنة والدفاع عنها، وأن الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهيئات

الأمن العام وأية قوات أخرى، وهي جميعها ملك للأمة ومهمتها حماية الدولة وضمان سلامة أراضيها وكفالة الأمن والطمأنينة للمواطنين، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

المراجع

البحري، حسن (٢٠٠٩). القانون الدستوري. دمشق: وزارة التعليم العالي السورية.

الجريدة الرسمية (١٩٧٥). مرسوم سلطاني رقم ٢٦/١٩٧٥ م بخصوص إصدار قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة. مسقط

الجريدة الرسمية (١٩٩٦). مرسوم سلطاني رقم ١٠١/١٩٩٦ بإصدار النظام الأساسي للدولة. مسقط

الجريدة الرسمية (١٩٩٧). مرسوم سلطاني رقم ١٦/١٩٩٧ في شأن مجلس عمان. مسقط.

الجريدة الرسمية (١٩٩٩). مرسوم سلطاني رقم ٩٠/١٩٩٩ بإصدار قانون السلطة القضائية. مسقط.

الجريدة الرسمية (٢٠٠١). مرسوم سلطاني رقم ١٤/٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية. مسقط.

الجريدة الرسمية (٢٠١١). مرسوم سلطاني رقم ٩٩/٢٠١١ بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة. مسقط

الجريدة الرسمية (٢٠١٢). مرسوم سلطاني رقم ٩/٢٠١٢ بشأن المجلس الأعلى للقضاء. مسقط

وزارة الإعلام (٢٠١٥). كلمات وخطب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم. مسقط: وزارة الإعلام.

وزارة الإعلام (٢٠١٨). تطور متواصل لمسيرة الشورى العمانية. تم

الاسترجاع من الرابط الإلكتروني: <https://omaninfo.om/module.php?module=topics-showtopic&ID=586>. تاريخ الاسترجاع ٢٠١٨/٦/١ م.

وزارة الخارجية (٢٠١٨). حول النظام الأساسي للدولة. تم الاسترجاع من الرابط الإلكتروني: <https://www.mofa.gov.om>. تاريخ الاسترجاع ٢٠١٨/٥/٢٥ م.



الفصل الخامس

الأمن الفكري والتحديات المعاصرة

الأمن الفكري والتحديات المعاصرة

تقوم المجتمعات على أسس فكرية، ومبادئ أخلاقية، وروابط اجتماعية، ومعتقدات دينية، وتقاليد اجتماعية وعادات وأعراف متوارثة، ومرتكزات ثقافية، ومشاعر ولاء وانتماء، ويرتبط أفرادها بمجموعة من القناعات والتصورات والقيم المشتركة أو المتشابهة المتعايشة في إطار الوطن الواحد أو الدولة الواحدة. وبسبب عوامل داخلية وخارجية أصبحت المجتمعات عرضة لأشكال مختلفة من التأثيرات السلبية التي أدت إلى خلل قيمها وتفكيك روابطها وتفطيت مشتركاتها وزعزعة الأمن الفكري لأفرادها. ولمواجهة كل هذا تسعى الدول إلى تحصين أفرادها من التأثيرات الفكرية الضارة التي تولد الغلو والتطرف في الأفكار وتؤدي إلى عدم التسامح وإقصاء الآخر وتبني العنف، أو تقود إلى التفسخ والانحلال والابتعاد عن قيم المجتمع وأخلاقياته في عصر يتسم بالنظريات والأفكار الفلسفية وتلاحح



ليس الأمن الفكري انغلاقاً على الذات وانسحاباً من الحاضر إلى الماضي ولكنه تبصّر بالحاضر وتطلّع إلى المستقبل من غير انفصال عن الذات أو تنكّر لها.

الثقافات والصراعات الفكرية والثقافية والحضارية والدينية، فتحول جزء كبير من الصراع بين الأمم والشعوب إلى الساحات الفكرية وفضاء المفاهيم والقناعات والأفكار والانتماءات والمعتقدات، فصار لزاماً على الدول والمجتمعات مواجهة هذه التحديات لحماية أمنها الثقافي والفكري ودفع مخاطر التأثيرات الفكرية الدخيلة عن المجتمع حمايةً لتماسكه الاجتماعي وصوناً لوحده الفكرية والوطنية.

أولت السلطنة الأمن الفكري اهتماماً كبيراً، إدراكاً منها للمتغيرات الداخلية والخارجية التي تتصل بفكر المواطن العماني وقيمه ونظراته ومعاييرها، وهي متغيرات لا تتوقف ولن تتوقف؛ الأمر الذي يستدعي اليقظة والمتابعة والرصد لحماية المجتمع العماني ومكتسبات النهضة وضمن سلامة فكر المواطن ونقاء طويته والمحافظة على فطرته السليمة، وجعله محصناً من التأثيرات الفكرية الضارة بمستقبله ومستقبل وطنه، ويظهر هذا الاهتمام في خطاب جلالة السلطان المعظم بمناسبة العيد الوطني الرابع والعشرين: «على كل مواطن أن يكون حارساً أميناً على مكتسبات الوطن ومنجزاته التي لم تتحقق - كما نعلم جميعاً - إلا بدماء الشهداء، وجهد العاملين الأوفياء، وألا يسمح للأفكار الدخيلة التي تتستر تحت شعارات براءة عديدة، أن تهدد أمن بلده واستقراره، وأن يحذر ويحذر من هذه الأفكار التي تهدف إلى زعزعة كيان الأمة، وأن يتمسك بلبّ دينه الحنيف وشريعته السمحة التي تحثه على الالتزام بروح التسامح والألفة والمحبة» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

مفهوم الأمن الفكري

أَمِنٌ وَأَمَّنٌ أَمْنًا وَأَمَانًا: اطمأنَّ ولم يخف، فهو آمِنٌ وَأَمِنٌ، أَمِنَ الْبَلَدُ: اطمئنَّ فيه أهله، أَمِنَ الشَّرُّ: ومنه: سلمٌ، وَأَمَّنَ فُلَانًا عَلَى كَذَا: وثق به واطمأنَّ إليه أو جعله أميناً عليه (المعجم الوسيط، ١٩٧٢؛ المعجم العربي الأساسي، ١٩٩١). فالأمن يعني الاطمئنان والثقة والأمانة والسلامة من الشر والوقاية منه.

أما الفكر فيعني النظر والروية والتفكير والتدبر العقلي للأمر وإعمال العقل في شيء معلوم لمعرفة شيء مجهول. فكَرَّ في المسألة: أعمل عقله فيها ليتوصل إلى حلها، فكر في الأمر: أعمل العقل فيه، ورَتَّب بعض ما يعلم ليصل به إلى مجهول (المعجم الوسيط، ١٩٧٢).

والأمن الفكري هو تحقيق الاطمئنان والسلامة للفرد والمجتمع، وإبعاد الاضطرابات الفكرية والاجتماعية والسياسة بانتهاج سياسات حكيمة واتخاذ مواقف صائبة بعد روية وتأن وإعمال للعقل قبل الشروع في اتخاذ القرارات وتبني السياسات، وكل هذه المعاني متحققة في نهج جلاله السلطان المعظم في الحكم وتدبير شؤون الدولة والمجتمع والعلاقات الخارجية للسلطنة منذ توليه مقاليد الحكم، فنهج جلالته متصف بالاتزان والروية والحكمة في كل سياساته ومواقفه وقراراته على المستوى الداخلي والخارجي.

يمكن إعطاء مقاربة للأمن الفكري للمجتمع بأنه مظلة معنوية تغطي الوطن لحمايته من المشاريع والأفكار التي تمس ثوابته الوطنية أو معتقدات أهله أو تقوّض أمنه أو تسبب الفتنة والشقاق بين مكوناته. وهذه المظلة غايتها التصدي للاختراقات الفكرية التي تؤثر على تماسك المجتمع ووحدته وتجانس مكوناته وأفراده، وليس القصد منها الاستبداد أو الوصاية على الناس أو مصادرة الحريات أو محاربة الفكر، وقد أكد هذا المعنى جلاله السلطان المعظم في كلمته التي ألقاها في رحاب جامعة السلطان قابوس عام ٢٠٠٠م بقوله: «إن مصادرة الفكر والتدبر والاجتهاد من أكبر الكبائر، ونحن لن نسمح لأحد بمصادرة الفكر أبداً» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

إن الأمن الفكري مشروع تقوم به الدولة وترعاه لحماية الوطن ومصالحه العليا ودرء المخاطر عنه قبل وقوعها، والهدف منه المحافظة على المجتمع، وقيمه، ومنظوماته الفكرية والسياسية والاجتماعية، وصد التيارات الفكرية التي تستهدفه. وليس الأمن الفكري انغلاقاً على الذات وانسحاباً من الحاضر إلى الماضي ولكنه تبصّر بالحاضر وتطلّع إلى المستقبل من غير

انفصال عن الذات أو تنكّر لها.

والأمن الفكري لا يقل أهمية عن الأمن للأفراد وللجماعات وللأوطان؛ لأنه نوع من الحصانة الذاتية التي يُقاوم بها موجات الاختراق الفكري والسياسي والعقائدي من الخارج، ويمكن وصفه بأنه انسجام وتوافق غير مكتوب بين الدولة والمواطن على الثوابت الوطنية والمشاركات التي تقوم عليها ثقافة المجتمع وحضارته، ومن مصلحة الجميع صون الأمن الفكري للمجتمع بانتهاج سياسة الانفتاح الفكري المنضبط المحكوم بالقانون والنظام.

وفي حالات الانغلاق الفكري لبعض المجتمعات يمنع الناس من التعبير عن آرائهم وأفكارهم، ولكن التجربة العمانية المعاصرة بقيادة بانيتها جلالة السلطان المعظم انتهجت نهجاً وسطاً؛ فسمحت بالفكر وحرية التعبير الهادف ولم تضع حدوداً له إلا ما يسيء لأفراد أو جهات أو يخلق فتنة أو يضر بمصلحة الوطن، وهي تسير بخطى مدروسة لبلوغ أعلى مستويات الانفتاح الفكري من غير إضرار بالثوابت الوطنية والمصالح العليا للدولة والمجتمع.

ولا يتحقق الأمن الفكري للمجتمع إلا بما يأتي:

- توفير تعليم تربوي حديث ناجح يطور الفكر ويبني التصورات والمفاهيم الصحيحة ويؤدي إلى نهضة المجتمع بما اكتسب أفراده من مفاهيم فكرية نافعة ومهارات عالية من التعليم.
- إيجاد حركة ثقافية وأدبية نشطة يجد فيها الناس متنفساً للتعبير عن الجمال والحياة والإنسان وهمومه وتطلعاته ومشكلاته من خلال الآداب والفنون والفكر والثقافة.
- تمكين الفرد من التفكير الحر والتعبير الهادف، ولا يحد هذه الحرية غير حريات الآخرين وحقوقهم ومصالح المجتمع العليا.
- بناء دولة قانون ومؤسسات تؤدي واجباتها وخدماتها للشعب

بكفاءة ونزاهة، وتقديم الحقوق وتصونها، وتتيح للمواطن القيام بواجباته لوطنه حسب قدراته، وتطبق النظام على الجميع وترعى المصالح الوطنية وتحميها؛ ليشعر الجميع أنهم آمنون على أنفسهم مصونة كرامتهم، محمية أموالهم وحقوقهم بالنظام والقانون. وما تحقق أمن فكري لمجتمع بغير هذا؛ لأن دولة القانون والمؤسسات ترقى بالفكر وترعى الحقوق وتحترم الخصوصية وترعى الثوابت الفكرية للمجتمع وتحرص على رعايتها من الاختراقات .

● الاعتدال في المعتقدات الدينية والفكرية والسياسية ونبذ التطرف والغلو بكل أصنافه؛ لأن الغلو في الفكر يؤدي إلى غلو في السلوك، ولا يتحقق أمن فكري لمجتمع تنتشر فيه العقائد الفكرية المتطرفة أو الأيدولوجيات والأفكار الحزبية الشمولية والنزعات العنصرية أو الطائفية لأنها تخلخل أمنه الفكري وقد تمزق نسيجه الاجتماعي وتزرع فيه بذور النزاع والصراع.

● صيانة الأخلاق العامة واحترامها؛ فالانحلال يقود إلى الفلتان من القيم والأخلاق الاجتماعية ويتصادم مع الدين وما تعارف عليه الناس وأقروه من العادات والتقاليد الحسنة؛ والتفريط في الأخلاق العامة للمجتمع يصيب مناعته في الصميم ويجعله سهل الاختراق والتفتيت والتفكيك من الخارج.

● الانفتاح على المعارف والعلوم الحديثة والحرص على اكتسابها والاطلاع عليها؛ فالانفجار المعرفي والفكري وما فيه من أفكار ومعارف ونظريات ومعتقدات تظهر على مدار الساعة تستدعي من الدولة والمجتمع المتابعة والعناية للانتفاع من هذه المعارف والنظريات وتوخي الحذر من النظريات والأفكار التي لها تأثيرات فكرية غير مفيدة أو ضارة على الأمن الفكري للمجتمع، ولا سبيل للانتفاع من هذه النظريات والأفكار أو التحذير مما فيها من مضار إلا بفهمها واستيعابها والانفتاح الواعي عليها.

وقد حرصت الدولة العمانية المعاصرة على تحقيق الشروط المطلوبة السابقة لحماية الأمن الفكري للمجتمع وصون قيمه الأخلاقية ومنظوماته الفكرية ومرتكزاته الحضارية من خلال جملة من الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الجهات المعنية؛ من هذه الإجراءات والتدابير ما يأتي:

- تعزيز الولاء للوطن والسلطان والدولة؛ فلا أمن فكري من أي نوع من غير ولاء للوطن وصدق الانتماء إليه؛ لأن الوطن بلا دولة لا يكون غير أفراد وجماعات غير متآلفة، ومن مقومات الوطن وعناصر بقائه وتماسكه أن تكون له مظلة أمن فكري قوية يستظل بها جميع مكوناته ويرتبط بها أفرادها.

- منع الشقاق والنعرات والفتن؛ فمن أهداف الأمن الفكري في المجتمع حماية الوحدة الوطنية، وتحصين الجبهة الداخلية، وتوحيد مكونات المجتمع وفتاته على المشتركات والثوابت الوطنية ونبذ الأفكار التي تشق الصف وتبث الفرقة وتسبب الانقسام.

- تبني خطاب إعلامي متزن وهادف يؤدي دورًا محوريًا في حماية الأمن الفكري للدولة؛ فبالإعلام يؤسس الأمن الفكري للوطن وبه يسان، وبه تعرض النظريات والمعارف الجديدة وتقيم وتنتقد فتقبل أو ترفض. والإعلام بوابة رئيسة لدخول الأفكار والنظريات وبث الأخبار والمعلومات التي يعزز مضمونها الأمن الفكري أو يضعفه؛ فمن خلال الإعلام ووسائله المتعددة نرسل الرسائل للناس صباح مساء لتثويرهم أو زيادة معلوماتهم أو شغلهم بموضوعات وقضايا محددة لأغراض معينة أو لشحنهم وتعبئتهم بأفكار ومضامين تحمي أمن المجتمع الفكري. فإذا كان في المجتمع إعلام مهني هادف فإنه يساعد على تحقيق الأمن الفكري للوطن وحمايته. والإعلام المتزن والهادف يسهم في الأمن الفكري للمجتمع ببث الوعي والمعلومات الصحيحة وبالتصدي للأفكار الدخيلة الوافدة التي تضعف المجتمع ووحده الوطنية وأمنه الفكري.

التحديات المعاصرة

تواجه المجتمعات المعاصرة تحديات متعددة تهدد أمنها الفكري وتماسكها الاجتماعي وعناصر هويتها الوطنية. وقد تحدث جلاله السلطان عن التحديات الفكرية في خطاب له بمناسبة العيد الوطني الرابع والعشرين عام ١٩٩٤م فقال: «إن تحديات المستقبل كثيرة وكبيرة. والفكر المستنير، والثقافة الواعية، والمهارات التقنية الراقية، هي الأدوات الفاعلة التي يمكن بها مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). ومن هذه التحديات تيارات العولمة، ووسائل الإعلام الجديد، والانفجار المعلوماتي والمعرفي، والمذاهب الفكرية المعاصرة ونظرياتها الفلسفية والاجتماعية والسياسية والأدبية التي تتبناها دول أو جماعات أو أحزاب أو مؤسسات أو منظمات دولية وإقليمية لها توجهات سياسية وفكرية تريد نشرها وتعميمها في كل مجتمع. ومن أبرز التحديات الفكرية في المجتمعات المعاصرة، ما يأتي:

• تنوع الخطابات في البلد الواحد بين خطاب إعلامي، وخطاب تربوي، وخطاب ديني، وخطاب ثقافي، وخطاب فكري، وخطاب حقوقي دستوري، وخطاب ليبرالي تقدمي، وخطاب حدائي، وخطاب تقليدي محافظ. وكل منها له تأثيره على الأمن الفكري وله أهدافه وأولوياته وآلياته، وكل منها يستهدف المجتمع نفسه ويريد إحداث تغيير في أفكار جمهوره ومفاهيمهم. وهذا التنوع في الخطاب ظاهرة طبيعية في أي مجتمع معاصر، ولكن لو وجدت تفاهات بين أصحاب هذه الخطابات على ثوابت الأمن الفكري كان هذا ليعزز الأمن الفكري للمجتمع، ويقلل من التأثيرات الفكرية والثقافية الضارة عليه. ولولا الدولة لكانت الصراعات الفكرية على أشدها بين أصحاب هذه الخطابات ونتج عن ذلك فتن وصراعات تفتت في عضد الدولة وتفكك المجتمع، والتحدي الكبير أن يوجد تنسيق أو آلية متفق عليها تراعي الثوابت الأساسية للأمن الفكري ومصالح الوطن العليا.

• تسخير قسم من أصحاب الطاقات الفكرية أنفسهم للترويج لمشاريع فكرية وحضارية خارجية مستوردة، والانتقاص من المشروع الوطني ومنجزاته أو النيل من ثوابت الإسلام والتهوين من منزلة الحضارة العربية الإسلامية. إن هذه المواقف والتوجهات معيقة لتجديد الفكر للأفراد والمجتمعات؛ لأنها تهدم الثقة بالذات، وتقضي على أهم العوامل المحفزة للتجديد والإبداع، وتحوّل من يتبنونها إلى نسخ مقلدة للآخر لا ترى إلا بعينه ولا تتقدم إلا مترسمة خطاه. ويقابل هؤلاء أفراد آخرون في المجتمع سَخروا طاقاتهم للدفاع عن التراث وعلوم القدماء وما أبدعوا فيه وأنجزوا، جاعلين هذا غايتهم، معتقدين أن التقدم والنهوض بالأمة يكون بالرجوع إلى الماضي وحده، وما فيه وحسب.

• هيمنة العولمة الثقافية التي فرضت تحديات وضغوطاً على اللغات والثقافات في مختلف دول العالم حتى غدت من أكبر التحديات المعاصرة؛ فهي مشروع الغالب المتمكن الذي فرض نمطاً فكرياً وحضارياً واحداً على الإنسان، يعلي من المادة ومنتجاتها، ويحيل الإنسان إلى كائن خاضع لسيطرتها تتحكم في سلوكه وأنماط حياته. لقد أصبح في مقدور وسائل العولمة وأساليبها ومنتجاتها التغلغل في نفوس الأفراد والجماعات، وأن تجد لديهم قبولاً تلقائياً بل اندفاعاً قد يصل إلى مستوى الإدمان، ولا تترك لهم فرصة للتفكير بغيرها أو الانشغال بسواها، وهذا ما جعل العولمة انقلاباً في التوازنات العالمية؛ حيث باستطاعتها كسر حدود الدول واستباحة سيادتها الذاتية وفتح بوابات كل ثقافة للتيارات والمؤثرات والقوانين التي تقوم عليها العولمة التي هي فعل ثقافي اجتماعي قيمى (شبار، ٢٠١٤). وفي ظل ما تحدته العولمة من اختلالات فإنه لا بد من حماية الأمن الثقافي للأوطان، وذلك من خلال صون سيادتها الثقافية، وحماية هويتها الوطنية والقومية، ومقاومة ما يخلخل تماسكها الاجتماعي والثقافي ويضعف مرتكزاتها وعناصرها الأساسية ويوهن مقومات القوة الذاتية فيها؛ فالأمن الثقافي هو حماية كل ما هو إيجابي وخلّاق في الموروث الثقافي ومنظومة القيم في ثقافة الأمة وحضارتها،

بتطعيمها بما هو خارجي كوني وإنساني لمواجهة ما هو رديء من ثقافة العولمة وقيمها (بلقزيز، ٢٠١٧).

ولكل دولة سياساتها وإجراءاتها التي تتخذها لحماية أمنها الفكري من تلك التحديات كالرقابة على المطبوعات ووضع قوانين للنشر، والإشراف على المناهج التعليمية ومؤسسات التعليم والإعلام، وإدارة وسائل الاتصال الحديثة ومصادر المعلومات، ومراقبة الخطاب الديني، والهدف من كل هذه الإجراءات تفادي نشر ما يخل بأمن المجتمع أو يتضمن إساءة لشخص أو جهة ومنع انتشار ما يحمل مضامين فكرية أو سياسية تخالف القانون والدستور ويحدث بسببها مشكلات على المستوى الفردي وعلى مستوى المجتمع.

تتنوع التحديات الفكرية المعاصرة وتتعدد بتعدد المتغيرات الحضارية والمؤثرات الفكرية، ويمكن تقسيمها إلى تحديات فكرية وفلسفية وتحديات علمية معرفية، وتحديات تقنية تكنولوجية، وتحديات ثقافية وحضارية، وكل نوع منها يتطلب لمواجهة نوعاً مُشاكلاً له؛ فالفكر يواجه بالفكر والفلسفة بالفلسفة والمعرفة بالمعرفة والتقنية باستيعابها وإنتاجها ولو بعد حين، والتحدي الثقافي والحضاري يواجه بفعل ثقافي وحضاري عصري يحمل السمات الثقافية والحضارية الأساسية للوطن، ولا يكون صدى لثقافات الآخرين أو حضاراتهم. وهذا يستلزم التمكن من المعارف التراثية والمعارف المعاصرة، ويقتضي إنتاج معارف جديدة وتقديم قراءات نقدية معرفية مبنية على المنهج العلمي لا تتنكر لما في التراث المعرفي والثقافي من مزايا، ولا تتلاشى أو تذوب في الأفكار والنظريات المعاصرة وبالذات تلك النظريات التي ترفض كل قديم وتهدم كل الثوابت وترى وظيفتها في هُدِّ كل بناء قائم؛ بحجة أنه قديم فقد صلاحيته ولا حل إلا في تجاوزه والبحث عن جديد لم يتشكل بعد، ولم تتحدد معالمه كما ترى هذه النسخة من الحداثة التي تقوم على فكرة التحرر من الماضي، ومن كل ما هو قائم وموجود والبحث عما هو غير موجود وغير معروف من الأفكار والنظم والقواعد.

إن الأفكار والنظريات التي لا تحترم الهوية الوطنية ومرتكزاتها، ولا الثوابت الإيمانية وأركانها، ولا القوانين والتشريعات الدستورية ومبادئها ولا القواعد المتفق عليها ثقافياً أو علمياً أو عرفياً تشكل أكبر تحدٍّ للأمن الفكري في أي مجتمع؛ لأنها تقوم على الهدم والإقصاء والإلغاء، وتجعل من نفسها نقيضاً لما هو قائم ومنجز، وترى كل شيء غيرها رجعية وتخلفاً لا يصلح للإنسان المعاصر، وماضياً انتهى يجب تجاوزه، ولا شيء صحيح أو جميل مالم يكن خروجاً على المألوف ومعاكساً للتراث.

ولمواجهة التحديات الفكرية المعاصرة لابد من القيام بما يأتي:

• التجديد الفكري والانفتاح الحضاري؛ فلن يتحقق أمن فكري لبلد من غير رؤية للتغيير، ولا تغيير من غير تجديد فكري، ولا تجديد فكري يتحقق في أي مجتمع محكوم بالأفكار الرجعية والقوانين الجامدة؛ لأن الحياة بطبيعتها متغيرة ومطالبها كثيرة ومتجددة، والتجديد الفكري مرتبط بما يحدث في الحياة من تغيرات وتطورات، ولذلك فإنه لا سبيل لأمن فكري حقيقي إلا بوجود فكر تجديدي متوازن مستنير يحقق مصالح الوطن ويصون أمنه الفكري. وتحدث جلالة السلطان المعظم في كلمته التي ألقاها بمناسبة العيد الوطني الرابع والعشرين عام ١٩٩٤م عن تجديد الفكر فقال: «لقد أثبت التاريخ بما لا يدع مجالاً للشك، أن الأمم لا تتقدم ولا تتطور إلا بتجديد فكرها وتحديثه، وهكذا الشأن في الأفراد؛ فالجمود داء وبيل قاتل عاقبته وخيمة، ونهايته أليمة» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). إن الأمن الفكري لأي بلد لا يمكن أن يقوم دون الانفتاح على الحضارات الأخرى والاستفادة من منجزاتها، والتواصل الإيجابي معها أخذاً وعطاءً، بإقامة علاقات شاملة، وإرسال بعثات ونقل جامعات ومؤسسات، وبالترجمات العلمية والفكرية والثقافية والأدبية المفيدة؛ فالانفتاح الحضاري أمر ضروري لكل ثقافة حية أو تسعى أن تكون كذلك، لأن التعرف على الآخر «ومدافعتة والإسهام في العطاء الحضاري والثقافي العام عنصر تلقيح وتغذية وتزويد بعناصر

جديدة تغني الذات وتسهم في تطويرها ومواكبتها للأحداث» (شبار، ٢٠١٤، ص. ١٨). والانفتاح الإيجابي الفعال يفضي إلى تغييرات في الفكر والتصورات والمفاهيم تؤدي إلى نقل المجتمع من حالة الركود الفكري والضعف الحضاري إلى حالة التجدد الفكري والنهضة الحضارية، ولا يتحقق الأمن الفكري بالانكفاء على الذات والانعزال الفكري بحجة الاستقلالية التامة والبعد عن التقليد واتباع الآخر المختلف في دينه وثقافته. إن الثقافة والانفتاح الحضاري أخذ وعطاء حضاري يقوم على فكرة «الحكمة ضالة المؤمن» أو فكرة أن المعرفة العلمية المعاصرة عالمية الطابع، وهي منجز بشري تجاوز الحدود المحلية والقومية؛ وهذا النوع من الثقافة النقدي المنفتح على الآخر والناقد له - في الوقت نفسه - مؤمن بالثوابت القومية ومرتكزاتها الثقافية، ويؤكد ضرورة التمسك باللغة العربية، ويعتز بالانتماء للحضارة العربية الإسلامية، ولكنه يرفض الانغلاق كما يرفض التبعية والإلحاق.

● التنمية الثقافية والفكرية الشاملة الكفيلة بتطوير المجتمع والارتقاء بفكره ووعيه وتغيير الأنماط الثقافية والفكرية الجامدة، ونقل الوعي الفردي والجماعي إلى آفاق العصر وما فيه من الأفكار والنظريات الجديدة المفيدة. ومن لوازم نجاح التنمية الثقافية - في أية دولة - القضاء على الفقر والجهل لكي يتحقق الأمن الفكري للمجتمع، ولضمان الاستقرار الدائم للدولة والمجتمع؛ فالفاقة والفقر وقلة ما في اليد أدوات ملائمة توجد البيئات الخصبة التي تنبت فيها المعتقدات الغريبة وتروج النظريات الشمولية والأفكار الدخيلة التي تسبب الاضطرابات الفكرية والاختلالات السياسية والصراعات الاجتماعية، وكل ما يخل بالأمن الفكري للمجتمع ويقوّض أركانه. والجهل والأمية وضعف مستوى التعليم أدواءٌ وعللٌ إن وجدت في أي مجتمع قضت على مناعته الفكرية وسهلت دخول الأفكار والآراء التي تستهدف أمن الأوطان، وأنظمة الدول، وعقائد الشعوب وهويتها، ودعائم تماسكها وأعمدة وحدتها الوطنية. وقد أولت الدولة العمانية المعاصرة التنمية

الثقافية دورًا مهمًا في خطتها الخمسية وانتهجت سياسات تعزز الثقافة وتنمي الفكر؛ إيمانًا منها بأهمية الثقافة ودورها الأساسي في حماية الأمن الفكري للوطن ومواجهة التحديات المعاصرة وتحقيق التنمية الشاملة، وتعتمد الدولة في تنمية الفكر والثقافة على مؤسسات وهيئات حكومية تعنى بالآداب والفنون والشؤون الثقافية إلى جانب ما تقدمه المؤسسات التعليمية من إسهامات مباشرة وغير مباشرة في التنمية الثقافية والفكرية.

• تصحيح المفاهيم والتصورات الفكرية والثقافية والاجتماعية وبنائها بناء يتوافق مع المصالح الوطنية العليا وروح العصر ومتطلباته؛ فتصحيح المفاهيم وتطويرها أمر ذو أهمية كبرى لنهضة أي شعب؛ لأنه يمكنه من فهم نفسه وفهم ما حوله وفهم الآخر البعيد على نحو أفضل، وهذا يتيح له فرصة القيام بالتغيير المطلوب وبلوغ أهدافه المبتغاة، ولن يتحقق له هذا إلا بإعادة النظر إلى كثير من المفاهيم والتصورات الموروثة من التراث أو المستوردة من الخارج على حد سواء؛ إما لقدمها أو لعدم صحتها أو لانتهاء صلاحيتها أو لأنها لا تناسب كل العصور وكل البيئات، وباتت من تاريخ المعارف والعلوم. إن المفاهيم الخاطئة والتصورات المعلقة الجامدة تولد مواقف متشنجة وتفسيرات غير صحيحة، وتنمي مشاعر الإحباط وتقوّض أساسات الثقة بين الفرد والمجتمع وبينه والدولة؛ لأنها تكون مبنية على دعايات وافتراءات أو أوهام وأخطاء أو نظريات فقدت صلاحيتها وتم تجاوزها، ولا شيء في المجتمع يفتح الأبواب على مصاريحها لاختلالات فكرية وتحديات ثقافية وسياسية مثل المفاهيم والتصورات الخاطئة؛ فهي قنوات مثالية للأفكار الدخيلة والآراء المعتلة والنظريات التي ليس فيها خير لمجتمع أو دولة أو شعب. وقد تغيرت كثير من المفاهيم والتصورات عند المواطن العماني وتطورت؛ بسبب انتشار التعليم في كل ربوع السلطنة وما تحقق من وعي ثقافي وتطور فكري، ولكن الحاجة إلى تصحيح المفاهيم والتصورات أمر لا بد منه؛ لأن التطورات الفكرية والعلمية والتحول

الاجتماعية والسياسية والثقافية لا تتوقف.

إن اختلاف الناس وتباين قراءاتهم وأفهامهم ظاهرة بشرية وجدت في كل دين وكل أمة وكل عصر، ولا يهدف مشروع أي دولة لحماية أمنها الفكري إلى منع الاختلاف والتباين، ولكن الهدف هو حماية الثوابت الوطنية والمشاركات الفكرية والثقافية والمصالح العليا للمجتمع، ولا يتحقق أمن فكري حقيقي إلا في المجتمعات الواعية بذواتها المدركة لهويتها.

المراجع

بلقزيز، عبد الإله (٢٠١٧). في الأمن الثقافي، أسئلة الهوية اليوم. مجلة النهضة، ١٣، ١٤: ١٢١-١٤٧.

شبار، سعيد (٢٠١٤). الثقافة والعولمة وقضايا إصلاح الفكر والتجديد في العلوم الإسلامية. الرباط: مركز دراسات المعرفة والحضارة.

المعجم العربي الأساسي (١٩٩١). المعجم العربي الأساسي. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. بيروت: مطبعة لاروس.

المعجم الوسيط (١٩٧٢). المعجم الوسيط. القاهرة: مجمع اللغة العربية.

وزارة الإعلام (٢٠١٥). كلمات وخطب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم. مسقط: وزارة الإعلام.



الفصل السادس عُمان والمجتمع الدولي

عمان والمجتمع الدولي

تنطلق السياسة الخارجية لسلطنة عُمان من الرؤية السامية لجلالة السلطان قابوس إبْن سعيد المعظم، وتقوم على عدد من المبادئ والمرتكزات والثوابت التي تنبع من مرجعيات وسمات تاريخية وحضارية اتصفت بها عُمان وأثَّرت في مواقفها السياسية. وتشير المادة (١٠) من النظام الأساسي للدولة تحت بند المبادئ الموجهة لسياسة الدولة إلى أهمية «توثيق عرى التعاون وتأكيد أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومراعاة المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة، وبما يؤدي إلى إشاعة السلام والأمن بين الدول والشعوب» (الجريدة الرسمية، ١٩٩٦).



أدت دبلوماسية السلام التي تبنتها السلطنة دوراً كبيراً في الدفع نحو تحقيق السلام العالمي والمساهمة في حل بعض أصعب الملفات وأكثرها تعقيداً.

مرتكزات وثوابت أساسية

تستمد السياسة الخارجية العمانية مرتكزاتها من الرؤية التي أرادها حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم منذ توليه مقاليد الحكم في البلاد؛ ففي الخطاب الذي ألقاه جلالتة في العيد الوطني الثاني رسم جلالتة المسارات التي تنتهجها السياسة الخارجية العمانية بقوله: «إن سياسة السلطنة الخارجية تقوم على خطوط عريضة تتمثل في انتهاج سياسة حسن الجوار مع جيراننا، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، وتدعيم علاقاتنا مع الدول العربية، وإقامة علاقات ودية مع دول العالم، والوقوف بجانب القضايا العربية في المجالات الدولية» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

تقوم السياسة الخارجية العمانية على خمسة مرتكزات أساسية، هي: خصوصية الموقع، وواقع التجارب التاريخية للسلطنة، ومناصرة القضايا العادلة في العلاقات الدولية، والسعي للحفاظ على الأمن والسلم إقليمياً ودولياً، والواقعية في فهم التطورات والأحداث والعلاقات الدولية (وزارة الخارجية، ٢٠١٨).

أما ثوابت هذه السياسة الخارجية العمانية فتنتقل أساساً من فكر جلالة السلطان المعظم الذي رسخ سياسة خارجية سماتها الأساسية الثبات ووضوح الرؤية والتروي في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية، وذلك ضمن رؤية واضحة لتحقيق المصالح الوطنية ضاربة بذلك أمثلة يحتذى بها في التعامل مع مختلف القضايا؛ مما جعلها محل ثقة لدى كل الأطراف. لقد مدّت عمان يد الصداقة لشعوب العالم كافة من خلال سياستها الخارجية؛ ففي الخطاب الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني الحادي والعشرين، أوضح جلالتة معالم السياسة الخارجية للسلطنة بقوله: «لقد انتهجنا - دائماً - سياسة موضوعية في علاقاتنا الخارجية، فنحن نمد يد الصداقة والتعاون إلى كافة الدول التي تلتقي معنا على مبادئ التعايش السلمي بين جميع الدول والشعوب، والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية، وهي مبادئ نؤكد عليها ونعمل وفقاً لها سعياً إلى تحقيق السلم والاستقرار، وضماناً

لقيام علاقات إيجابية بين مختلف دول العالم» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). كما أكد جلالتة في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة انعقاد مجلس عمان في عام ٢٠١٢م أن منهج السياسة الخارجية للسلطنة ينطلق من أسس «الدعوة الى السلام والوئام والتعاون الوثيق بين سائر الأمم، والالتزام بمبادئ الحق والعدل والإنصاف، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وفض المنازعات بالطرق السلمية بما يحفظ للبشرية جمعاء أمنها واستقرارها ورخاءها وازدهارها» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). وعليه، فإن ثوابت السياسة الخارجية العُمانية تقوم على احترام الجيرة والجوار وإقامة علاقات سلام وتعاون مع دول العالم كافة، وإقامة علاقات دولية متوازنة ذات منافع متبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام السيادة الوطنية للدول، والالتزام بسياسة عدم الانحياز، والسعي إلى حل الخلافات بالطرق السلمية.

وقد وظّفت هذه السياسة في سبيل ذلك دبلوماسية فاعلة تعمل من خلال أدواتها المختلفة على ترسيخ هذا المبدأ بشتى الطرق حتى في أصعب الظروف «فالدبلوماسية العُمانية المهتدية بالفكر السامي لجلالة السلطان قابوس المعظم تحرص في الحاضر والمستقبل على صداقة العالم، وعلى زرع العلاقات الحسنة المتكافئة مع كل دولة تخطو خطوات إيجابية على طريق التعاون معها بشكل خاص، والالتزام بالمواثيق الدولية وبمبادئ الأمم المتحدة في سبيل تحقيق التقدم والتطور وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار العالميين. ومن هنا يتأكد أن تفاعل السياسة الخارجية العُمانية تجاه الأحداث التي مرت بها المنطقة والعالم كان حقيقياً وواعياً، فلم تسمح للأحداث في أقصى لحظات استعارها أن تؤثر عليها» (وزارة الخارجية، ٢٠١٨).

سمات الدبلوماسية العُمانية

إن المتتبع للدبلوماسية العُمانية الحديثة التي أرسى دعائمها جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بنظرته الثاقبة وقراءته للمستقبل يجدها تتسم

بالآتي:

- **التوازن:** وهو التوفيق بين مصالح الدولة، وواجباتها الإقليمية والدولية، ومبادئها؛ حيث تنطلق قرارات السلطنة السياسية من تصورات استراتيجية لا من ردود الأفعال السريعة.

- **الاطِّراد:** وهو نسقيّة الفعل السياسي وثباته، ووجود استقلال في القرار العُماني، وهذا نابع من سياسة الدولة واختياراتها وليس رهين عوامل خارجية.

- **الوضوح:** وهو التقدير المبني على أساس الواقع والالتزان والحكمة وعدم الانفعال والمبالغة، والتحرر من العقد وتجاوز السلبيات.

كما تبنت السياسة العُمانية مبدأ السلام، وكان ذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ ف جاء النظام الأساسي للدولة فأعطى الأولوية العليا لكرامة الإنسان واحترامه، وأدت دبلوماسية السلام التي تبنتها السلطنة دوراً كبيراً في الدفع نحو تحقيق السلام العالمي والمساهمة في حل بعض أصعب الملفات وأكثرها تعقيداً.

تطور السياسة الخارجية العُمانية

حرصت الدبلوماسية العُمانية منذ قيام الدولة البوسعيدية التي تأسست في العام ١٧٤٤م على دعم التعاون الإقليمي والعالمي عبر التواصل المبكر مع القوى الدولية؛ فتم في عام ١٨٣٣م التوقيع على معاهدة صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتوجت هذه العلاقة بوصول أول مبعوث عربي من عُمان إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٨٤٠م، وتم التوقيع على أول اتفاقية مع بريطانيا في عام ١٨٣٩م، وتم إرسال أول بعثة دبلوماسية إليها في عام ١٨٤٢م، وتم التوقيع على أول اتفاقية مع فرنسا عام ١٨٤٤م وحصلت بموجبها فرنسا على حق تعيين قنصل لها في مسقط، وافتتحت أول قنصلية فرنسية في مسقط عام ١٨٩٤م. وانتهجت السياسة الخارجية

العُمانية في علاقاتها هذا النهج العقلاني والصريح والشفاف والموضوعي وفقاً لقاعدة «لا ضرر ولا ضرار»، وكانت سياستها واضحة ومفهومة، إذ تحرص - دائماً- على مد يد التعاون والتواصل والصدقة مع سائر الدول والشعوب.

بدأت السياسة الخارجية تتبلور في ثوبها الجديد في عام ١٩٧٠م منذ تولي جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم مقاليد الحكم في البلاد؛ فدخلت السلطنة في التفاعلات العربية والإقليمية والدولية متجاوزة عهد العزلة السياسية، وقد أكد جلالته في خطابه الثاني الجهود المبذولة في هذا الشأن بقوله: «الكل يعلم أن العزلة التي فرضت على عمان حالت دون أي اعتبار لمعالم سياسة خارجية، وقد بذلنا الجهد ل فك أطواق العزلة، وحققنا انضمام عمان إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة وذلك من عام مضى، وبذلك اتسعت دائرة علاقاتنا مع الدول العربية والأجنبية وتلا ذلك قيام وزارة الخارجية لتنظيم جهازها الداخلي وخلق الكادر الإداري لمواجهة أعمالها المتزايدة والمستمرة فالإدارة السياسية بها قسم الدول العربية وجامعة الدول العربية وقسم شؤون أفريقيا، وقسم أوروبا وقسم الأمريكيتين» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). وقد سلكت السياسة الخارجية في ذلك مراحل ثلاثا قد تتداخل وتتناغم أحداثها، وهي:

أولاً: مرحلة التكوين والتأسيس، وتميزت بالآتي:

- حل الخلافات مع الدول المجاورة عبر الحوار وبالطرق السلمية.
- الانضمام إلى العديد من المنظمات الإقليمية والدولية.
- ترسيخ علاقات خارجية متوازنة مع سائر دول العالم.

ثانياً: مرحلة البناء والانفتاح، وتميزت بالآتي:

- عضوية فاعلة في المحافل الدولية.
- تقوية العلاقات مع دول الجوار ومع بقية دول العالم.
- تفعيل سياسة مستقلة متوازنة نحو القضايا الإقليمية والدولية.

• المساهمة الفعالة في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثالثاً: مرحلة دولة المؤسسات، وتميزت بالآتي:

• تثبيت سياساتها الخارجية على قياسات الواقع والممكن والحياد والمشاركة.

• نضج واضح المعالم من خلال تعاملها مع القضايا الإقليمية والدولية.

• بروز النموذج العُماني بوصفه نموذجاً رائداً في حل الخلافات بالطرق السلمية.

• تفعيل وسائل متعددة للدبلوماسية العامة (الناعمة) من أجل بناء العلاقات ونشر الثقافة والسلام، وتحسين صورة عُمان بما يحقق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية، (ومن بين الأمثلة على ذلك: كراسي السلطان قابوس العلمية، جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب، جائزة السلطان قابوس لصون البيئة، الرحلات البحرية، أسبوع التقارب والوئام الإنساني، معرض رسالة الإسلام، مركز السلطان قابوس الثقافي بواشنطن، كلية السلطان قابوس لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها).

عُمان ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

أسهمت السلطنة بشكل فاعل في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتزمت منذ أول يوم لتأسيسه بالعمل ضمن إطار المجلس بمقتضى ما تم الاتفاق عليه بين هذه الدول، وقد أكد جلالته في العيد الوطني الخامس والعشرين ما تقوم به السلطنة من جهد ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي قائلاً: «وفي نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية أسهمنا بجهد مخلص متواصل في تنفيذ التزاماتنا بمقتضى الاتفاقات المبرمة بين دول المجلس» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥)، وقامت السلطنة بدور كبير لدعم مسيرته لتحقيق التنمية والأمن والاستقرار في المنطقة والحفاظ على المكاسب التي تحققت، والعمل على مزيد من البرامج

في الإطار الجماعي للمجلس. وحرصت السلطنة على الالتزام الجاد بتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس الأعلى والأجهزة الأخرى واستكمال الأدوات التشريعية في مواعيدها المحددة دون إبطاء، وأسهمت السلطنة في طرح العديد من الأفكار والرؤى والمشاريع الاستراتيجية لتعزيز مسيرة التكامل والتعاون بين الدول الأعضاء بمجلس التعاون، عكست من خلالها بعد رؤية واستشراف للمستقبل لا سيما في القضايا التي تخص الأمن القومي الخليجي. وظلت السلطنة حريصة على اتباع نهجها المتمثل في الدعوة للتعاون وحل الخلافات بالحوار والحلول السلمية انطلاقاً من أول كلمة ألقاها جلالة السلطان بمناسبة الجلسة الختامية لمؤتمر القمة الأول لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٦ / ٥ / ١٩٨١ م عندما قال جلالته: «وفي هذا الصدد فإننا نؤكد على ضرورة تركيز القسط الأوفر من اهتمامنا وجهودنا على أمن منطقتنا واستقرارها إذا أردنا أن نوفر للتعاون بين دولنا المناخ الملائم» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥).

عُمان وجامعة الدول العربية

كانت جامعة الدول العربية إحدى المنظمات التي سعت السلطنة للانضمام لها منذ تولي جلالته السلطان قابوس بن سعيد المعظم سدة الحكم وذلك بهدف الانفتاح على الأشقاء وتعزيز العلاقات وتطويرها معهم؛ ويمكن تبين ذلك في خطاب جلالته بمناسبة العيد الوطني السادس، حيث قال: «لن نتخلى عن واجباتنا نحو الدول العربية الشقيقة وسنظل متمسكين برباط الأخوة معها» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). ومنذ الانضمام إلى الجامعة في ٢٩ سبتمبر ١٩٧١ م أسهمت السلطنة بدور فعال في جميع أعمال الجامعة، وما تزال تقوم بأدوار إيجابية لتنقية الأجواء العربية، وتقريب وجهات النظر في أثناء حدوث خلافات عربية في مراحل تاريخية مختلفة، حرصاً منها على لمّ الشمل العربي وتجنب الفرقة والخلافات. وينبع هذا النهج من قناعة السلطنة بالسياسة الثابتة التي تنتهجها؛ إذ أكد ذلك جلالته السلطان المعظم في خطابه الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني الخامس والعشرين بقوله: «لقد

حافظنا دائماً خلال المرحلة الماضية على مبادئنا السياسية، ومواقفنا الثابتة النابعة من قناعاتنا وتقديراتنا الدقيقة للمسائل الإقليمية والدولية. فقمنا بتوثيق عرى الأخوة والتعاون مع الدول العربية والإسلامية، كما عملنا على تأكيد أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والسعي إلى حل المنازعات بالوسائل السلمية، ومراعاة المواثيق والمعاهدات الدولية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). ولقد نجحت السلطنة في إبعاد علاقاتها السلمية عن تأثير ما يطرأ من خلافات وأزمات، منتهجةً سياسةً مستقلةً مبنية على النأي بالبلاد عن الصراعات الإقليمية والدولية، والإيمان بالحوار والحلول السلمية، والتعامل بواقعية مع القضايا بعيداً عن العواطف والأيديولوجيات السلبية.

عمان والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية

سعت السلطنة، منذ تولي جلالته السلطان المعظم مقاليد الحكم، أن تكون فاعلة في المحافل الدولية بمواقفها الثابتة وآرائها الفاعلة؛ فقد أكد جلالته في خطابه الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني الثالث جهود السلطنة في هذا المضمار بقوله: «كما تستمر عمان في جهودها المتواصلة ونشاطاتها الباسلة في الأسرة الدولية، وتسهم بنصيبها في حل المشاكل والقضايا العالمية إثباتاً لوجودها كعضو في هيئة الأمم المتحدة وإعراباً عن رغبتها الأكيدة في استقرار الأمن والسلام بين دول العالم المختلفة، وإقامة علاقات الود والصداقة مع كل دولة تمتد يد الصداقة لنا على أساس الاحترام المتبادل وعلاقات الند للند» (وزارة الإعلام، ٢٠١٥). كما أكد جلالته في مختلف المناسبات دور السلطنة البارز والإيجابي على الصعيد الدولي؛ ففي الخطاب الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني الحادي عشر قال جلالته: «في هذا الصدد فإننا نؤكد التزامنا بمسؤوليتنا تجاه الأمم المتحدة، والتزامنا بالتعاون مع كل الدول المحبة للسلام، متطلعين إلى اليوم الذي نرى فيه المنظمة الدولية وقد غدت أداة فعالة لخير وسلامة البشرية. إن واجبنا في ظل الأوضاع

العالمية الراهنة يتطلب منا أن نزيد من إصرارنا وتكثيف جهودنا للقيام بمسؤولياتنا نحو بلدنا، ونحو أشقائنا في الأسرة العربية وأصدقائنا في المجتمع الدولي» (وزارة الإعلام، ٢٠١٨).

قدّمت السلطنة منذ انضمامها للأمم المتحدة في عام ١٩٧١م العديد من المشاريع التي تتعلق بالأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، ودعت إلى ضرورة إخلائها من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، كما ناصرت عدة قضايا دولية في مقدمتها قضية فلسطين، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة. وتقدم السلطنة تبرعات لدعم نفقات عمليات حفظ السلام الدولية في العديد من المناطق، ومساعدات مالية وعينية لنداءات الأمم المتحدة لإغاثة المنكوبين من الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى مساهمات مالية سنوية في ميزانية اليونسكو، كما توجد في السلطنة مكاتب لكل من منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

وحصلت سلطنة عُمان على عضوية مجلس الأمن الدولي مرة واحدة منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة خلال المدة (١٩٩٤/١٩٩٥)، كما أنها عضو في المجلس التنفيذي لليونسكو للمدة (٢٠١٥-٢٠١٩). وتشارك السلطنة بفاعلية في عضوية العديد من الوكالات المتخصصة التي تعمل مع الأمم المتحدة، كما تتمتع بالعضوية في عدد من المنظمات الدولية الأخرى.

عُمان والمواثيق الدولية

اقتضى توسع سلطنة عُمان في علاقاتها الخارجية ارتباطها بكثير من المعاهدات سواء كانت على شكل اتفاقيات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة أو اتفاقيات ضمن إطار المنظمات الدولية العالمية والإقليمية. وشملت هذه الاتفاقيات والبروتوكولات مجالات مختلفة، مثل: الاتصالات والبيئة، والتلوث وقانون البحار، ومكافحة الإرهاب، والنقل الجوي، ونزع السلاح، ومكافحة المخدرات، والتربية والثقافة والعلوم، وحقوق الإنسان

والمرأة والطفل. وتشارك السلطنة بفاعلية في متابعة تنفيذ بنود المعاهدات والاتفاقيات التي صادقت عليها، إيماناً منها بأهمية التعاون المشترك مع المجتمع الدولي لما فيه إرساء الأمن والسلم في العالم.

المراجع

الجريدة الرسمية (١٩٩٦). مرسوم سلطاني رقم ٩٦/١٠١ بإصدار النظام الأساسي للدولة. مسقط.

وزارة الإعلام (٢٠١٥). كلمات وخطب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم. مسقط: وزارة الإعلام.

وزارة الخارجية (٢٠١٨). السياسة الخارجية. تم الاسترجاع من الرابط الإلكتروني: <https://www.mofa.gov.om>. تاريخ الاسترجاع: ٢٠/٤/٢٠١٨م.

مراجع إضافية

- أبو السعود، صلاح (٢٠١٦). *السلطان قابوس بن سعيد: سيرة رجل وبناء وطن*. الاسكندرية: دار الكتب والدراسات العربية.
- أمين، جلال (١٩٩٨). *العولمة والدولة*. ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بدر، مصطفى (٢٠١٠). *تاريخ الحكام في سلطنة عمان*. القاهرة: مركز الـراية للنشر والإعلام.
- البرغثي، محمد حسن (٢٠٠٧). *الثقافة العربية والعولمة*. ط ١. عمّان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- بركات، حليم (٢٠٠٠). *المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بليخانوف، سرجي (٢٠٠٤). *مصلح على العرش - قابوس بن سعيد سلطان عمان*. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.
- البليك، عماد (٢٠١١). *صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد: الأمل المتحقق*. بيروت: دار الانتشار العربي.
- بوزيان، راضية (٢٠١٥). *التربية والمواطنة: الواقع والمشكلات*. عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- توملينسون، جون (٢٠٠٨). *العولمة والثقافة: تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان*. ترجمة: إيهاب عبدالرحيم محمد. عالم المعرفة، العدد، ٣٥٤. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الجابري، محمد عابد (١٩٩٨). *العولمة والهوية، عشر أطروحات، العرب والعولمة*. السنة العشرون، العدد ٢٢٨. بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية.

الجابري، محمد عابد (٢٠١١). الهوية.. العولمة.. المصالح القومية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

جرار، أماني غازي (٢٠١١). المواطنة العالمية. عمّان: دار وائل.

جرار، أماني غازي (٢٠١٢). حقوق الإنسان وتربية السلام. عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع.

جونز، جيرمي وريدوت، نيكولاس (٢٠١٨). تاريخ عمان الحديث. ترجمة: أيمن بن مصبح العويسي. بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع.

حداد، رضا (٢٠١٦). عمان الأئمة والملوك. القاهرة: دار الكتب والدراسات العربية.

حمودي، هادي حسن (١٩٩٥). سلطنة عمان: جذور الوفاء والولاء. روي: المطابع العالمية.

حمودي، هادي حسن (١٩٩٨أ). الفكر الاجتماعي العماني. مسقط: وزارة الإعلام.

حمودي، هادي حسن (١٩٩٨ب). الفكر الاقتصادي العماني. مسقط: وزارة الإعلام.

حمودي، هادي حسن (١٩٩٨ج). سلطنة عمان: من النطق السامي إلى النظام الأساسي. مسقط: وزارة الإعلام.

حمودي، هادي حسن (٢٠١٢). عمان.. آفاق التطوير المتواصل: دراسة في انتقالات عمان سنة ٢٠١٢م وما بعدها. مسقط: وزارة الإعلام.

حمودي، هادي حسن (د.ت.). فلسفة النهضة: المبادئ والأهداف. مسقط: مؤسسة عمان للصحافة والنشر والتوزيع.

الداوي، عبدالرزاق (٢٠١٣). في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات:

حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

دوبار، كلود (٢٠٠٨). أزمة الهويات: تفسير تحول. ترجمة: رندة بعث. بيروت: المكتبة الشرقية.

رشوان، عاصم (٢٠١٥). قابوس: سلطان أم صاحب رسالة. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.

سلطان، عبدالمنعم عبدالحميد (٢٠١٠). آل المهلب العمانيون في المشرق الإسلامي منذ ظهور الإسلام وحتى قيام الدولة العباسية: دراسة وثائقية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

السيد حسين، عدنان (٢٠٠٨). المواطنة في الوطن العربي. بيروت: منتدى الفكر العربي.

سيف، عبدالرحمن أحمد سيف (٢٠١٤). تطور سلطنة عمان. عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع.

الشاروني، يوسف (٢٠٠٤). البوسعيديون حكام سلطنة عمان. القاهرة: مركز الحضارة العربية.

الشريف، إبراهيم علاء الدين (٢٠١٧). أيديولوجية المواطنة. عمان: دار غيداء.

شعبان، عبدالحسين (٢٠١٧). الهوية والمواطنة: البدائل الملتبسة والحدائق المتعثرة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الشيخلي، صباح إبراهيم والحمداني، طارق نافع (٢٠١٦). المجتمعات والمدن العمانية وتطورها في العصور الإسلامية والحديثة. بيروت: دار الوراق.

الصالح، قاسم بن محمد (٢٠٠٤). الدبلوماسية العمانية وتحديات

- العولمة. مسقط: دار مسقط للصحافة والنشر.
- ضاهر، مسعود (٢٠٠٨). سلطنة عمان.. أربعون عاما من التنمية المستدامة. بيروت: دار الفارابي.
- ضاهر، مسعود (٢٠١٠). الاستمرارية والتغيير في تجربة التحديث العمانية ١٩٧٠-٢٠٠٥ م. بيروت: دار الفارابي.
- الطنبور، محمد فخري والنعمي، جمال بن عبدالله (٢٠١٤). جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم: عمان تاريخ وحضارة - سلسلة عظماء دخلوا التاريخ. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.
- عبدالفتاح، محمود (٢٠١٢). عمان بين عهدين. القاهرة: اليا للناشر والإعلام.
- عبداللطيف، كمال (٢٠١٢). المواطنة والتربية على قيمها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبيد، منى مكرم (٢٠٠٦). المواطنة. سلسلة مفاهيم، العدد ١٥. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.
- العفيفي، مجدي (٢٠١٧). الأبعاد المتجاورة في فكر السلطان قابوس (النص.. الخطاب.. الرسالة). القاهرة: دار المعارف.
- عماد، عبدالغني (٢٠١٦). الهوية والمعرفة، المجتمع والدين. بيروت: دار الطليعة.
- عماد، عبدالغني (٢٠١٧). سوسيولوجيا الهوية: جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- العنابي، زهر (٢٠٠٥). السلطان قابوس: في بنية العراقة العمانية. عمان: دار الكتاب الثقافي.
- العنسي، سعود بن سالم (١٩٩٤). استراتيجية التنمية في عمان. مسقط.

الغريري، عبدالعباس فضيخ (٢٠١١). الشخصية الموقعية الاستراتيجية لسلطنة عمان (دراسة في الجيوبولتكس). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع. فريحة، نمر (٢٠٠٧). التربية المواطنة في فكر السلطان قابوس، ط ٢. بيروت: دار الإبداع.

فوزي، سامح (٢٠٠٧). المواطنة. سلسلة تعليم حقوق الإنسان، العدد ١٠. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

فوزي، فاروق عمر (٢٠٠٨). الموجز في تاريخ عمان السياسي في القرون الإسلامية الأولى ١هـ - ٩٠٦هـ / ٦٢٢م - ١٥٠٠م. عمان: دار مجدلاوي. فيليبس، وندل (٢٠١٢). عمان: تاريخ له جذور. بيروت: الدار العربية للموسوعات.

القاسمي، خالد بن محمد (٢٠٠٩). عمان ومسيرة التحدي: القيادة العمانية ودورها في بناء الدولة العصرية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

القشطيني، خالد (٢٠٠٦). التجربة الديمقراطية في عمان. لندن: دار الحكمة.

لوك، جون (١٩٨٨). رسالة في التسامح. ترجمة: عبدالرحمن بدوي. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ليلة، علي (١٩٨٣). النظرية الاجتماعية المعاصرة: دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع. ط ٢. القاهرة: دار المعارف.

ليلي، وليام (١٩٩١). المدخل إلى علم الأخلاق. القاهرة: دار المعرفة الجديدة. ماكبرايرتي، فنسنت والزبير، محمد (٢٠٠٣). عمان، حضارة عريقة: دولة حديثة، نحو اقتصاد مبني على المعرفة والخدمات. مسقط: مؤسسة بيت الزبير.

محمد، موفق حديد (٢٠١٠). الإدارة الحكومية وتطبيقاتها في سلطنة عمان. عمان: دار قنديل.

مدكور، عبد الحميد (١٩٩٠). دراسات في علم الأخلاق. القاهرة: مكتبة الشباب.

مناع، هيثم (١٩٩٧). المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

الموافي، عبد الحميد (٢٠٠٢). عمان.. بناء الدولة الحديثة. القاهرة: مطابع الأهرام التجارية.

موراي، ورويك (٢٠١٣). جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية. ترجمة: سعيد منناق. عالم المعرفة، العدد: ٣٩٧. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

ناصر، إبراهيم (٢٠٠٣). المواطنة. عمان: دار الرائد العلمية.

هاردت، مايكل وأنطونيو نيغري (٢٠٠٢). الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة. تعريب: فاضل جتكر. الرياض: مكتبة العبيكان.

هولي، سير دونالد (١٩٩٨). عمان ونهضتها الحديثة. لندن: مؤسسة ستايسي الدولية.

وزارة الإعلام (١٩٩٥). عمان في التاريخ. مسقط: وزارة الإعلام.

وزارة الإعلام (٢٠١٧). سلطنة عمان: مراكز متقدمة في المؤشرات العربية والدولية (تصنيفات ووجهات نظر مؤسسات عالمية). مسقط: وزارة الإعلام.

ولستد، جيمس ريموند (٢٠٠٢). تاريخ عمان: رحلة في شبه الجزيرة العربية. ترجمة: عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم. بيروت: دار الساقية.

اليحمدي، ناصر (٢٠٠٥). السلطان قابوس المعظم وجائزة السلام

الدولية. مسقط: مكتبة البتراء.



ISBN 978-99969-3-108-6



9 789996 931086 >

مطبعة جامعة السلطان قابوس، مسقط - سلطنة عمان ٢٠١٨